

## الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/45/PV.58  
15 January 1991

ARABIC

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: <u>الرئيس</u>
(موزامبيق)	السيد أفونسو	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	: <u>شم</u>

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية
- (د) تقارير الامين العام
- (هـ) تقرير اللجنة السيامية الخاصة
- (و) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا(١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22 و Add.1)(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية السيجنوب افريقيا (A/45/43)(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45)(د) تقارير الامين العام (A/45/162 و A/45/539 و A/45/550 و A/45/637 و A/45/670)(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815)(و) مشروع القرار (A/45/L.31)السيد مومبنيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مثل

هذا الشهر من العام الماضي اعتمدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتوافق الآراء ، اعلان الجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ومما يجعل هذا الاعلان معلما تاريخيا بارزا في نضال المجتمع الدولي الطويل لاستئصال شأفة الفصل العنصري أن تلك المناسبة كانت المرة الاولى التي يعتمد فيها كل أعضاء الأمم المتحدة نما موضوعيا بشأن الحالة في تلك المنطقة .

وكما نعرف جميعا ، فإن اعلان الامم المتحدة يستند الى حد كبير الى اعلان هراري ، وينص على أربع مجموعات من العمليات المتميزة وان كانت مترابطة ، وهي :  
 أولا ، يدعو نظام جنوب افريقيا لاتخاذ تدابير تستهدف تهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات ؛ ثانيا ، ينص على مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ؛ ثالثا ، يوضح بجلاء تام وبعبارات محددة برنامج العمل ؛ رابعا ، ينص على مجموعة من المبادئ الاساسية يُستشهد بها في وضع نظام دستوري جديد يمكن على اساسه أن تستعيد جنوب افريقيا مكانها الشرعي كشريك على قدم المساواة في مجتمع الامم العالمي .

لقد انقضى اثنا عشر شهرا منذ اعتماد ذلك الاعلان التاريخي ونعتقد أنه قد آن الاوان الآن لكي نتوقف لنقيم تنفيذ هذا الاعلان . ونود في هذا الصدد أن نهنئ الامين العام على التقرير التفصيلي الشامل جدا (A/44/960) الذي قدمه في تموز/يوليه 1990 . وقد استكمل هذا التقرير في جوانب عديدة منه تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري A/45/22 ، الذي يعرض بتفصيل دقيق التطورات التي حدثت في الجنوب الافريقي خلال السنة الماضية وفقا لتسلسلها الزمني . ان رئيس اللجنة الخاصة السفير ابراهيم فمباري ممثل نيجيريا والاعضاء الاخرين في اللجنة ، وكذلك الموظفين الذين عملوا بجهد في مركز مناهضة الفصل العنصري - كل هؤلاء يستحقون اخلص التهاني والثناء على العمل الذي أنجزوه بامتياز تام .

اننا جميعا نتذكر أن تقرير الامين العام قد خلص الى نتيجة مؤداها أن العملية السياسية باتجاه اسقاط نظام الفصل العنصري مازالت في مرحلة اولية . وأنه اضاف الى ذلك أنه ولئن كان قد وضح أن عملية هامة قد بدأت بالفعل ، فإن الكثيرين يعتقدون أنه يتعين على ذلك النظام أن ينفذ كل التدابير برمتها ، لكي يتسنى تهيئة جو ملائم . وفي دورة الجمعية العامة المستأنفة في ايلول/سبتمبر 1990 ، قرر المجتمع الدولي بتوافق الآراء مرة أخرى أنه يتعين على نظام جنوب افريقيا أن يتخذ خطوات أخرى لتنفيذ التغييرات العميقة والتي لا رجعة فيها التي يدعو اليها الاعلان .

وما كاد الحبر الذي كتب به القرار التوافقي المتخذ في ايلول/سبتمبر يجف حتى تفجر الخلاف حول قضيتين هامتين : أولا ، تفسير عبارة "عميقة ولا رجعة فيها" ؛

ثانيا ، كيفية تشجيع النظام القائم في جنوب افريقيا على ادخال التغييرات المطلوبة .

وقد اصبت عبارة "عميقة ولا رجعة فيها" مثار خلاف ، لأنها على وجه الدقة ، كثيرا ما تؤخذ بمعزل عن النص وخارج السياق . ويشير الاعلان بشكل محدد الى ظهور :

"دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف

هذا الاعلان في الاعتبار" . (القرار S-16/1 المرفق ، الفقرة ٩ (د))

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك هو ما هي أهداف الإعلان ؟ ويأتي الرد بقوة بوضوح . فنحن ملتزمون ، بأن في الإعلان التوافقي ،

"نواصل بذل كل ما في وسعنا لزيادة الدعم المقدم الى الكفاح

المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ، بما في ذلك مواصلة الضغوط الدولية

ضد نظام الفصل العنصري الى أن يسقط هذا النظام وتتحول جنوب افريقيا الى بلد

موحد وديمقراطي وغير عنصري ، يتمتع جميع مواطنيه بالعدالة والامن " .

(المرجع نفسه ، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة)

لذلك ، فإن المحك النهائي هو ما اذا كان نظام الفصل العنصري قد سقط ، وما

اذا كانت جنوب افريقيا أصبحت ديمقراطية حقا ، وما اذا كانت جنوب افريقيا أصبحت

غير عنصرية ؟ فإذا كانت الاجابة على هذه التساؤلات بالنفي ، وهي كذلك بكل تأكيد ،

فإن التغيير الذي حدث مهما كان لا يكون عميقا ولا يكون تغييرا لا رجعة فيه . وبعبارة

محددة ، يؤكد وفد بلدي أن ازالة الفصل العنصري لن تصبح أمرا لا رجعة فيه إلا عندما

تزال الهياكل التشريعية غير التمثيلية الحالية للفصل العنصري وتنقل سلطاتها الى

جمعية تأسيسية أو الى أي هيكل انتقالي مؤقت آخر يوافق عليه شعب جنوب افريقيا .

فلننتظر الآن في الخلاف الدائر حول مسألة تشجيع النظام القائم في جنوب

افريقيا .

لقد بزغ اتجاهان فكريان أساسيان ، أحدهما يرى أن ذلك النظام قد تحرك فسي

الاتجاه الصحيح بما يكفي لتبرير مكافآته تشجيعا له على القيام بالمزيد من التحرك ،

والمكافأة المقترحة لذلك هي تخفيف التدابير الدولية الحالية . أما الاتجاه الآخر

لما قام به النظام حتى الآن لا يزيد على مجرد احداث بعض تغييرات سطحية  
وأنه أجبر على اتخاذ خطوات صغيرة نتيجة لمجموعة من العوامل تتمثل في  
الجمهورية في الداخل ، والضغوط من الخارج والعزلة الدولية . وعلى ذلك ،  
بل المنطقي الوحيد لتشجيع النظام على اتخاذ خطوات كبيرة يتمثل في الابقاء  
على الجزاءات الراهنة .

واقع أنه مما يشير الدهشة أن السبيل إلى تشجيع النظام على اجراء المزيد  
من قد أصبح نقطة خلاف . والاعلان نفسه صريح للغاية حول هذه المسألة ، وقد  
وافق الآراء . وتم التأكيد على نفس الموقف مرة أخرى بتوافق الآراء في  
٢٤٤/٤ المؤرخ في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عندما طلبت الجمعية العامة :  
" إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما  
بلا ببرنامج العمل الوارد في الاعلان بالابقاء على التدابير القائمة الرامية  
إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري" .  
لقرار ٢٤٤/٤٤ ، الفقرة ٣ )

من البديهي أن أي إجراء أقل من الابقاء على التدابير الراهنة لن يتعارض مع نص وروح القرارات المتخذة بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فحسب ، وإنما سيكون أيضا مشبطا يؤسف له ويمرر النظام عن الامتثال بالكامل للمطالب والمتطلبات المنصوص عليها في الإعلان .

ومن المذهل حقا أن ترتفع الاصوات الآن لصالح تخفيف حدة العقوبات ، في حين أن تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يوضحان بجملاء أن النظام لم يهيئ حتى الآن المناخ المفضي إلى المفاوضات . وإذا تخلينا الآن عن برنامج العمل الوارد في الإعلان ، فما الذي يضمن لنا أن هذا المناخ سيجري تهيئته بالفعل ؟ وأي ضمانات لدينا بأنه سيتمنى التوصل إلى اتفاق بشأن الآلية اللازمة لوضع دستور جديد وغيره من الترتيبات الانتقالية ؟ وما هي حقا تلك الضمانات التي لدينا بشأن جنوب افريقيا ستصبح دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية ، يتمتع فيها كل أفراد الشعب بحقوق مشتركة ومتساوية في المواطنة ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، ويتمتع كل شعبها بالحق في المشاركة في حكم البلد وإدارته على أساس حق الاقتراع العام والمتساوي ، في إطار جداول انتخابية غير عنصرية ، في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة ؟

والإجابة على هذه النقطة إجابة نفي مدوية ، فلا توجد أية ضمانات أيا كان نوعها . ولا يوجد أي ضمان من أي نوع بأن النظام سيمثل لمطالب الإعلان . ومن ثم ، إذا ألقى المجتمع الدولي بالسلح الوحيد لديه الآن ، السلاح الذي أحيى الآمال في إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية سلمية لمسألة الفصل العنصري ، فإن ذلك يعني أن يُترك شعب جنوب افريقيا البطل بلا أي خيار سوى اللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لديه لتحرير نفسه من نير الفصل العنصري . وتكلفة خيار كهذا من حيث الأرواح البشرية والمعاناة الإنسانية والبؤس الإنساني لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق .

عندما نقف هنا نناشد المجتمع الدولي أن يُبقي ضفوطه على جنوب افريقيا العنصرية ، لا تغفل عن حقيقة أن النظام قد رفع الحظر الذي فرضه على المؤتمر الوطني

ني ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وغيرها من المنظمات السياسية . بل عن حقيقة أن النظام قد أخرج عن بعض السجناء السياسيين ، بما فيهم إبن با اللامع الذي أصبح أسطورة في حياته ، وأعني نيلسون مانديلا . بل لقد ألقى قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ ، وبذلك أزال شيئاً من سجل تشريعات الفصل العنصري .

إن ما نقوله هو أن دعائم الفصل العنصري ما زالت قائمة دون مساس . وتلك لم تتمثل ، في سجل التشريعات ، في قانون تسجيل السكان ، رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠ ، ينص على تسجيل جميع المواطنين في جنوب افريقيا عند الولادة حسب العرق ، أراضي الانفارقة لسنة ١٩١٣ ، وقانون التطوير الاثتماني والارض لسنة ١٩٣٦ ، بيرسيان مبدأ الفصل المكاني حسب العرق ، وقانون مناطق الجماعات ، رقم ٤١ ، ١٩٥٠ ، الذي يخول النظام أن يعلن تخصيص مناطق للاستخدام ، سواء للسكان ، أو للم ، أو للتنمية الصناعية حسب الجنس وحده وعلى نحو صارم . وهكذا يتضح أن قوانين الفصل العنصري ما زالت قائمة ، وهذا ما يجعلنا نشك في أن قانون حفظ لق العامة المنفصلة الذي ألقى كانت له ضرورة على الاطلاق .

ونحن ندرك تماما الإدراك أن الآلاف من السجناء السياسيين ما زالوا يبرزون في سجون النظام ، وبعضهم ينتظر تنفيذ حكم الإعدام . بل إن العقبات توضع الواحدة لأخرى في طريق المنفيين السياسيين لعرقلة عودتهم إلى الوطن . وقد انتحل لنفسه الحق في تحديد الشروط التي يمكن بموجبها أن يُسمح للمنفيين بالعودة فقط رأسهم ، على الرغم من مناشدة المجتمع الدولي بعودتهم غير المشروطة . ومن وفيما يتعلق بالجبهة السياسية ، نقول إن رفع الحظر عن الأحزاب السياسية ، أج عن بعض السجناء السياسيين لم يوفرا أي حرية للنشاط السياسي . فاستمرار القوانين القمعية ، وأبرزها قانون الامن الداخلي وقانون السلامة العامة نين ، يزيد أيضا من تقييد هذه الحرية .

يمنح قانون الامن الداخلي السلطات في جنوب افريقيا ملاحيات واسعة إلى أقصى

حد فيما يتعلق بالاعتقال دون محاكمة ، وفرض الحظر على الاشخاص والمنظمات والتجمعات والمطبوعات . ويتيح قانون السلامة العامة للسلطات تسمية أي منطقة "منطقة قلاقل" ، الامر الذي يخولها نفس الصلاحيات التعسفية الواسعة بعيدة المدى التي تصاحب حالة الطوارئ عادة . والواقع أن هذه الصلاحيات وضعت موضع التنفيذ في وقت قريب جدا ، وبالتحديد في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عندما أعلنت ١٩ منطقة قضائية تضم ٢٧ بلدة من بلدات السود "مناطق قلاقل" ، مما أشاع الذعر بين المنظمات المناهضة للفصل العنصري .

من الواضح تماما أن دعائم الفصل العنصري ما زالت حتى الآن قائمة راسخة الجذور . صحيح أن النظام قدم وعودا مبهمه ، ولكن الإعلان يطالب بما هو أكثر من الوعود . فلنحافظ على توافق الآراء الذي تحقق حتى الآن إلى أن تتحقق أهداف الإعلان . إن ما شهدناه حتى الآن هو محادثات حول المحادثات ، ولكن المفاوضات لم تبدأ بعد . ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التخفيف السابق لاوانه من التدابير القائمة قد يجعل إيجاد حل تفاوضي للفصل العنصري أمرا يتعذر تحقيقه .

ختاما ، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام وللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على العمل الممتاز الذي انجزاه لاطلاعنا أولا بأول على التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا ، من خلال تقاريرهما المدعومة بالوثائق .



السيد شاديرتون (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن السيادة

التقليدية الراسخة لفنزويلا ترفض الفعل العنصري وجميع الممارسات التمييزية والعرقية الاخرى التي تطبقها حكومة جنوب افريقيا . وكما أكدنا في محافل عديدة في بيانات بصد هذا الموضوع ، لا يحتفظ بلدي بأي علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية أو ثقافية أو رياضية أو أي نوع آخر من العلاقات مع نظام برييتوريا العنصري .

إننا نرحب ببدء عملية التفسير في جنوب افريقيا . ويكرر ونندي الإعراب عن بالغ سروره لإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، ولتحقيقه أن المفاوضات الدائرة بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة ذلك البلد أزال بعض العقبات التي تعترض سبيل التغيرات التي لا بد وأن تحدث في تلك المنطقة .

وتدرك فنزويلا أنه كان للفظ الذي مارسه المجتمع الدولي دور هام في التطورات التي طرأت على موقف حكومة برييتوريا ، والتي نشهدها الآن . واقتناعا منا بأن الأمر سيتخذ هذا المسار ، قدمنا في عام ١٩٨٢ مشروع قرار بشأن الحظر النقطي على جنوب افريقيا ، وشاركنا منذ ذلك الوقت في أعمال فريق الخبراء الذي أسندت إليه مهمة عقد جلسات استماع بشأن الموضوع . وفي هذا الصدد ، أظهر بلدنا بوجه خاص شعورا كبيرا بالمسؤولية وعاون الفريق حيثما طلب إليه ذلك .

ونرى أيضا أن من المهم أن تعي الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا إدانة المجتمع الدولي لسياسات وممارسات الفعل العنصري ، التي لا تزال قواعده على حالها إلى حد بعيد . وهذا هو سبب دعمنا غير المتحفظ لأعمال لجنة مناهضة الفعل العنصري في الألعاب الرياضية ، بوصف ذلك أسلوبا عمليا ومنطقيا لنظهر لتلك الاقلية رفضنا المطلق للممارسات التمييزية والعرقية التي تُطبق في جنوب افريقيا . وبلدي قد طبق ولا يزال يطبق تطبيقا صارما توصيات اللجنة على الصعيد المحلي .

وفنزويلا تؤمن أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يخفف من يقظته نتيجة للتقدم الذي أحرز بقيادة حكومة دي كليرك . فعوضا عن ذلك ، ينبغي أن يواصل ممارسة الضغط وأن ينفذ تنفيذًا كاملا الجزاءات التي وضعت في إطار الأمم المتحدة . وهذا هو سبب

رغبة وفندي في المشاركة في أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، مقتنعاً بأن عملنا يجب ألا يتوقف إلى أن يُزال نظام جنوب افريقيا العنصري ويحل محله نظام ديمقراطي ، يتمتع فيه جميع سكان جنوب افريقيا بالحقوق والفرص المتساوية .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن مناقشة اليوم والوثائق التي قدمت إلينا لننظرها بموجب هذا البند تكشف بوضوح اكبر المفارقة التاريخية التي يخطوي عليها وجود نظام الفصل العنصري في عالم اليوم ، الذي يتسم بتحريك الشعوب نحو الديمقراطية والتقدم على نحو لا يقاوم . إن النضال غير الاناني الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المستعبد والضغط الدولي قد أرفعا حكومة ذلك البلد على الإعلان عن عزمها على اتخاذ إجراءات لإزالة نظام الفصل العنصري والتفاوض بشأن دستور جديد\* .

وقد شرعت حكومة دي كليرك في عدد من الاصلاحات . فقد رُفِع الحظر عن أنشطة الأحزاب والمنظمات السياسية ، وأنهيت حالة الطوارئ ، وألغيت بعض القوانين التشريعية التي تدعم نظام الفصل العنصري .

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في أعمال الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه الممكرة في الجنوب الافريقي ، على نحو ما ذكره الأمين العام في تقريره ، فإن نظام الفصل العنصري لم يُزَل تماماً ، وإن كان قد اهتز . علاوة على ذلك ، فإن حكومة جنوب افريقيا لم تف بجميع الشروط الضرورية لإيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات . فهياكل الفصل العنصري القائمة لا تزال عقبه كاداء تعترض اقامة مجتمع ديمقراطي وغير عرقي في جنوب افريقيا .

ومن عناصر زعزعة الاستقرار الخطرة ، التي تهدد التغير الآن ، مشكلة العنف في جنوب افريقيا ، وهي مشكلة تستحق الاهتمام المستمر . فمستوى العنف وعدد الضحايا

\* تولى الرئاسة نائب الرئسي السيد افونسو (موزامبيق) .

(السيد أودونيشكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

يبعث على القلق . ففي جزء واحد من ناتال وحدها ، في منطقة اديندا ، أي "وادي عدن" المعروفة الآن بـ "وادي الارامل" ، توفي في الفترة من ١٩٨٧ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٠ حوالي ٣ ٣٠٠ شخص وجرح عشرات الآلاف . وبالإضافة إلى ذلك ، شرد حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص .

وتحاول بعض الجهات أن تعزو سبب موجة العنف في جنوب افريقيا إلى العداء بين القبائل . ونحن نعتقد أن في هذه الفكرة تغطية على الصلة الوثيقة بين العنف القائم اليوم وبين نظام الفصل العنصري ، الذي لا يزال سائدا . كما أن العنف أصبح ذريعة مريحة للإبقاء على حالة الطوارئ وعلى وجود قوات القمع في مناطق معينة من البلاد . ويجري استخدام هذه الصيغة لصرى الاهتمام عن فهم الاسباب الحقيقية لهذه الصراعات ، التي لا ترجع دائما إلى التنافر بين القبائل ، بل ترجع بالاحرى إلى أسباب سياسية . وكما لاحظت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بحق في تقريرها فإن :

"العنف السائد يشكل عاملا قويا في منع المنظمات المحظورة في الماضي من إعادة بناء هياكلها بصورة فعالة ، ويعوق تطوير أي حوار ديمقراطي بشأن المفاوضات والدمتور المقبل ... وطالما ظلت التنظيمات السياسية غير قادرة على إعادة بناء هياكلها بصورة فعالة ، فإن النظام الحاكم قد يحصل على ميزة قد تتيح له في نهاية المطاف أن يحدد خطوات المفاوضات بل وأن يضع شروط تنفيذ الدمتور ذاته" . (A/45/22 ، الفقرة ١٠)

إن أعمال العنف المستمرة تشكل أيضا عقبة خطيرة أمام المفاوضات بين دي كليرك والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . ونحن نشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء تصعيد العنف في جنوب افريقيا ، الذي هو - كما لوحظ عن صواب في القرار ٢٤٤/٤٤ المتخذ في ١٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام - نتيجة للإبقاء على سياسات وممارسات وهياكل الفصل العنصري والاعمال التي يقوم بها معارضو الاملاح الديمقراطي في جنوب افريقيا .

وتعتقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن أحكام الإعلان المتعلق  
بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي ، التي اعتمدت في هذه القائمة  
قبل عام تقريبا ، لا تزال مألحة تماما . إننا نشهد مجرد بداية في تنفيذ برنامج  
العمل ، الذي حدد في الإعلان . ونحن نشعر أن نجاح هذه العملية ينبغي أن يُعزَّز  
بسرعة من خلال خطوات فعالة متضافرة يتخذها المجتمع الدولي لإزالة نظام الفصل  
العنصري . وحجر الزاوية في هذه التدابير هو الجزاءات . والإعلان الذي اعتمد في  
الدورة الاستثنائية السادسة عشرة يدعونا إلى :

"العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من هذه التدابير القائمة  
الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب أفريقيا على القضاء على الفصل  
العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع  
أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار" . (القرار S-16/1 ، الفقرة ٩ (د))

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن استرعي انتباهكم إلى تقرير الأمين العام (A/45/539) بشأن الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، الذي يبين وسائل الضغط الهامة التي يمارسها المجتمع الدولي على نظام الفصل العنصري . ويتضح من التقرير أنه على الرغم من التدابير الانفرادية والجماعية التي اتخذها المجتمع الدولي لتنظيم الضغط الدولي على جنوب أفريقيا لا تزال هناك قنوات عديدة لتلقي الاستثمارات لدعم اقتصاديات جنوب أفريقيا ، لم يحكم إغلاقها حتى الآن . وقد استشهد التقرير بإحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومصرف التسويات الدولية . وتبين هذه الإحصاءات أن المنظمات في جنوب أفريقيا نجحت في جذب استثمارات جديدة متوسطة الأجل وطويلة الأجل . ويؤكد تقرير الأمين العام مرة أخرى على أنه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي الضغط الاقتصادي على نظام جنوب أفريقيا حتى يتم القضاء التام على ذلك النظام المخزي القائم على العنصرية والتمييز العنصري .

ويضطلع الفريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا بدور هام في تنفيذ الجزاءات . ونحن نشيد بالإنجازات التي حققها الفريق في الانطلاق بولايتته ، ونطلب من جميع الدول أن تتعاون تعاونًا وثيقًا مع هذا الفريق وذلك لإحباط أية محاولات يمكن أن تقوم بها جنوب أفريقيا لتجنب الحظر المفروض على توريد النفط . وينبغي للحكومات أيضا أن تولي أهمية خاصة لمشروع القانون النموذجي للتنفيذ الفعال للحظر المفروض على توريد النفط إلى جنوب أفريقيا ، الذي اقترحه الفريق في تقريره ، وأن تعتمد التشريعات المحلية الملائمة لمنع انتهاك الحظر المفروض على نقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لتخزانيا ، السيد أنتوني نياكي رئيس الفريق الحكومي الدولي ، وذلك لقيادته الماهرة لعمل الفريق وإسهامه الشخصي فيه .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الإجراءات المتضافرة التي يتخذها المجتمع الدولي ضد نظام الفصل العنصري ، وتعتقد أن شعب جنوب افريقيا ينبغي أن تكون له الكلمة الأخيرة في القضاء على نظام القمع العنصري . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن لهذا الكفاح العادل ، وأن يقدم فيما يقدم المساندة الواسعة النطاق لمعارضي الفصل العنصري .

وعلى أساس تقييم الحالة السياسية الداخلية في جنوب افريقيا وعلاقتها الخارجية ، نجد أن بوسع المجتمع الدولي أن يتطلع بأمل إلى تطور عملية تفكيك الفصل العنصري . ويمكننا اليوم أن نقول إن الحالة في جنوب افريقيا مستمرة في التحرك صوب تغييرات مشجعة . ومن ثم فإننا نعتقد أن الحاجة ملحة الآن لإعادة النظر وإعادة التفكير في عمل الهيئات الأساسية المناهضة للفصل العنصري داخل منظومة الأمم المتحدة . وأن نأخذ بعين الاعتبار خاصة الحاجة إلى تجميع وتنسيق أعمال المجتمع الدولي هناك ، والأهم من ذلك الإمكانية الحقيقية القائمة لتحقيق هذا التجميع والتنسيق . وعلى ذلك فإن عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لفصل العنصري ينبغي أن يتحدد بصورة متزايدة على أساس توحيد الجهود التي تبذلها جميع البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للإسراع بالقضاء على نظام الفصل العنصري . ولعل المهمة الرئيسية هنا هي تحديد مكانها السليم في سياق الجهود المجتمعة لإيجاد قاسم مشترك بين مختلف النهج الممكنة للبلدان الأعضاء في اللجنة الخاصة لتبين كيفية جعل العملية الأولية للإصلاح في الجنوب الافريقي عملية لا رجعة فيها ولزيادة تعميق هذه العملية . والواقع أن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا بإشراك عدد أكبر من الدعاة النشطين وبتزايد العضوية في تلك اللجنة . ويمكن أن نفكر في أمر رد الفعل الإيجابي وأمر تشجيع حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ خطوات عملية أخرى في سبيل القضاء على الفصل العنصري . ولتحقيق ذلك فإننا نحتاج إلى تحليل علمي أكثر تعمقا للحالة السياسية الداخلية والحالة الاقتصادية في جنوب افريقيا ، وكذلك للإجراءات التي اتخذتها البلدان المنفردة في المجتمع الدولي بأكمله .

إننا نحتاج إلى معلومات دقيقة محققة واستنتاجات مستخلصة بعناية من هذه المعلومات . وينبغي أن تظهر جميع هذه المعلومات في التقارير السنوية للجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصري . إن التقرير الذي قدم هذا العام ، الوثيقة (A/45/22) لا يفي وفاءً كاملاً بهذه المتطلبات . ونعتقد أن السبب الرئيسي لذلك هو عدم توفر قاعدة بيانات مقننة تماما . ونعتقد بقوة أن المعلومات اللازمة ينبغي أن تطلب من قطاع عريض من المصادر الممكنة ، بما في ذلك المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية . والنقطة الرئيسية هي أنه إذا أردنا أن نحقق توافق آراء ، فينبغي أن يركز التقرير أيضا على معلومات واردة من المصادر الحكومية . وهذا أمر يكتسي أهمية خاصة . وهو ينطوي على تسمية دول معينة باسمائها في وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة . ونعتقد أن المجال الصحيح الذي يمكن اتباعه ، هو التقرير الجدير بالتنويه الذي قدمه الأمين العام بشأن تدابير رمد الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، والوارد في الوثيقة A/45/670 .

كذلك لا يسعنا إلا أن نشير إلى الجهود الشخصية الكبيرة التي بذلها الممثل الدائم لتيجيريا لدى الأمم المتحدة السيد إبراهيم غمباري ، والحكمة الفائقة والصبر اللذين أبداهما ، والدرجة العالية من الكفاءة والحكمة السياسية التي ظهرت في عمل اللجنة الخاصة لمناخضة الفصل العنصري . إننا نؤيد تماما العمل الذي اضطلع به السيد غمباري في ذلك المنصب .

وفي الختام ، أود أن أكرر تضامن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مع كفاح شعب جنوب افريقيا في سبيل القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري . إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقدم دعمها السياسي والمعنوي إلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وهو الطليعة المعترف بها لشعب جنوب افريقيا كما أننا نؤيد مبادرات المؤتمر الوطني الافريقي الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للصراع في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك القرار الخاص بتعليق الكفاح المسلح . إن هذه النقطة الاخيرة تبين مدى الحكمة والنضج السياسي لدى حركة التحرر هذه في جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أنها ستعزز الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وينبغي أن يطلع ممثلو مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات السياسية الأخرى بدور نشط في عملية المفاوضات بغية تحقيق الهدف العام الشامل .  
إننا نعرب عن أملنا في أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا خطوات أخرى لتنفيذ التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها ، وذلك استجابة للنداء الوارد في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة .



السيد عدنان عثمان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر

وفدي أن الجمعية العامة أجرت خلال العام الماضي مداوات بشأن مسألة الفصل العنصري في أربع مناسبات هي : الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة عام ١٩٨٩ ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة المكرمة للفصل العنصري التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام ، والدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي ، والدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي ، والدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي ، والدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي ، والدورة الرابعة والأربعين المستأنفة للجمعية العامة في ايلول/سبتمبر الماضي .

ولقد لاحظنا بعض التدابير الإيجابية التي اتخذها نظام بريتوريا خلال تلك الفترة ، وتمثل في : رفع الحظر عن التنظيمات السياسية ، ورفع حالة الطوارئ ، وإعلان النية في إلغاء قانوني الأرض وقانون مناطق الجماعات في جنوب افريقيا . ولشأن كذا نرحب بتلك التغييرات ، فإننا نرى لزوم القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير .

نالمات الرئيسية للفصل العنصري أي - قانونا الأرض لعامي ١٩١٣ و ١٩٧٣ ، وقانونون تعليم البانتو ، ونظام الاوطان المنفصلة (البانتوستانات) ، وقانون تسجيل السكان ، والنظام البرلماني ثلاثي المجلس - لا تزال قائمة لم تمس . وإلى أن تزال بالكامل ، وإلى أن تنتخب جمعية تأسيسية على أساس صوت واحد لكل شخص وإلى أن يوضع دستور جديد ، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على جنوب افريقيا .

ومما يبعث على الاسف ، أن ثمة أصواتا متبرعة تدعو إلى رفع الجزاءات . وهي أصوات المدافعين عن الفصل العنصري ، الذين يزعمون أن رفع الجزاءات أمر لازم لتهيئة المجال للتنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا بغية انتشال السود من حالة البطالة ، والفقر ، والامية ، والظلم الاجتماعي . ولقد سمعنا كثيرا تلك الأصوات العطوفة المهذبة ، المراعية للغير ، ولكن فرضياتها ، يدحضها كون السود في جنوب افريقيا مازالوا مقهورين وكونهم لا يزالوا محرومين من حقوقهم الطبيعية بحكم المولود . حقيقة الأمر هي أن أكثر ما يهم المدافعين عن الفصل العنصري هو حماية مصالحهم المكتسبة وليس رفاهة السود وحقوقهم الشرعية .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يعترف بذلك ، فبعد أن ذكر أن :

"جنوب افريقيا [دخلت] عملية تغيير ربما تؤدي إلى إنهاء الفصل

العنصري عن طريق المفاوضات" . (A/45/22 ، الفقرة ٨)

يضيف التقرير أنه :

"كان لمقاومة أغلبية شعبها والضغط الدولي دور فعال في إقناع قيادة

الحزب الوطني بالتحرك صوب القضاء على نظام الفصل العنصري والتفاوض بشأن

دستور جديد" . (المرجع نفسه)

ثم يبين أن :

"... التغييرات التي حدثت أبعد من أن تكون جوهريّة" . (المرجع

نفسه ، الفقرة ٩)

ويتساءل التقرير :

"هل ستتحول جنوب افريقيا إلى دورة غير عنصرية وموحدة وديمقراطية

أم سيتم ترسيخ هيمنة الأقلية البيضاء الحالية في أشكال جيدة وماكرة ؟"

(المرجع نفسه ، الفقرة ١٨)

ومالميزيا تؤيد تلك الاحاسيس عامة وترى أن التساؤل المشار في التقرير يستدعي

إجابة واضحة . وريثما يتم تبين ماهية هذه الإجابة يتعين إخضاع جنوب افريقيا

لجزاءات أشد صرامة . فتخفيف الضغط الدولي الآن من شأنه أن يطفئ مقاومة الفصل

العنصري ، ويؤخر بقدر أكبر حل المشكلة ، مما لن يؤدي إلا إلى جلب مزيد من الممانعة

التي يعجز عنها الوصف على السود في جنوب افريقيا .

ولقد أوضح الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة أن :

"العملية السياسية باتجاه إسقاط نظام الفصل العنصري ما زالت في

مرحلة أولية وما زالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ،

وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف الذي الملته

بالسياسة" . (A/45/1 ، ص ٦)

وقد أضاف إلى ذلك قوله :

"إن إمكانية تحقيق ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا في المستقبل غير البعيد لم تعد أمرا غير واقعي" . (المرجع نفسه)

وفي اعتقاد ماليزيا ، أيضا ، أن التغيير في جنوب افريقيا أمر حتمي . ونحن نرحب بالمحادثات الجارية بين المؤتمر الوطني الافريقي والنظام الحاكم في ذلك البلد بغية تيسير بدء مفاوضات أوسع نطاقا تتناول القضية في مضمونها . وفي هذا الصدد ، يعد اجتماع "غروت شور" الذي عقد في مستهل هذا العام بين قادة المؤتمر الوطني الافريقي وسلطات جنوب افريقيا تطورا هاما ، إذ أنه يمثل أول محادثات مباشرة بين الطرفين على امتداد ٧٨ عاما . ولقد نظر إليه باعتباره بداية عملية تستهدف تذييل جميع العقبات التي تعترض طريق المفاوضات ، والتزاما بتبديد جو العنف والإرهاب السائد حاليا أيا كان مصدره ، والتزاما بتحقيق الاستقرار وبالنهوض بعملية تفاوضية سلمية . وإن وفدي ليثني على المؤتمر الوطني الافريقي لمبادرته بالدعوة إلى المحادثات مع جنوب افريقيا ولقراره التاريخي بتعليق الكفاح المسلح ، حسبما ورد في مضبطة اجتماع برييتوريا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ونحن نتوقع ، في المقابل ، أن يشرع نظام برييتوريا ، بلاتوان ، في تهيئة المناخ الملائم للمفاوضات ، وذلك باتخاذ جميع الخطوات المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالعمل العنصري ، وبخاصة تلبية دعوته إلى إلغاء جميع التشريعات القمعية .

وغني عن البيان أن التغييرات التي أجرتها برييتوريا حتى الآن لا ترجع إلا إلى الضغوط الاقتصادية التي تمارس ضد جنوب افريقيا . فإن حركة رأس المال تمثل تدفقا صافيا إلى خارج البلاد ، وهناك انخفاض ملحوظ في القطع الاجنبي ، وركود تكنولوجي . ونحن نناشد الدول كافة أن تحظر جميع الاستثمارات في جنوب افريقيا ، ونحث الشركات عبر الوطنية والمصارف على ألا تساعد جنوب افريقيا في التحايل على القيود الدولية . ونحث أيضا المؤسسات المالية الدولية على ألا تمد نظام برييتوريا بأية قروض جديدة . ونقارن القول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير متضافرة وفعالة - وبخاصة

في مجالات ، التجارة ، والاستثمار ، والتكنولوجيا ، والنفط والمنتجات البترولية ،  
 والتصويل والنقل - بقصد تشديد الضغط لكفالة سرعة القضاء على الفعل العنصري .  
 أما الأهم من ذلك كله ، فهو وجوب التزام جميع البلدان التزاما كاملا بالخطر  
 الإلزامي على توريد الأسلحة . وفي هذا الصدد ، يأسف وفدي لتصرفات تلك الدول التي  
 تواصل بشكل مباشر أو غير مباشر انتهاك ذلك الخطر ، وتتعاون مع حكومة جنوب افريقيا  
 في الميدانين العسكري والنووي . وتناهد ماليزيا الدول المذكورة أن تكف عن تلك  
 الأعمال وأن تفي بالتزاماتها المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) .  
 وماليزيا ، بمفعتها عضوا في مجلس الأمن مستعدة للنظر في اتخاذ خطوات فورية لكفالة  
 تنفيذ الخطر الإلزامي على توريد الأسلحة تنفيذا دقيقا وكاملا . وهي ، في هذا السياق  
 تشارك مشاركة نشطة في لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) .  
 إن المجتمع الدولي يرقب التطورات في جنوب افريقيا بمزيد من الاهتمام ،  
 ويأمل أن يشهد تحول جنوب افريقيا سلميا إلى بلد يعمه الاستقرار والحرية والرخاء .  
 فمن حق الافريقيين السود أن يجنوا ، بعد طول المعاناة ، ثمار كفاحهم ضد الفصل  
 العنصري .

ويشعر وفدي بقلق شديد إزاء موجة العنف الفاجعة فيما بين السود في جنوب  
 افريقيا ، والتي وقع آخر حوادثها يوم الأحد الماضي الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر  
 ١٩٩٠ ، حيث أعلن عن مقتل ٧١ شخصا . إن العنف فيما بين السود لا يخدم إلا نظام جنوب  
 افريقيا الذي يمكن أن يستخدمه كذريعة لتدمير عملية التفسير في جنوب افريقيا . فإن  
 لم يتحد السود فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى إضعاف الكفاح ضد الفصل العنصري . ذلك أن  
 عدم الاتحاد يوفر لنظام برريتوريا حجبا معقولة لإدخال قوانين تعسفية تطيل عمر الفصل  
 العنصري وحكم الاقلية . وهذا أمر يجب تحاشيه بأي شكل . وإن المعارضة المتحدة  
 والجيدة التنسيق هي وحدها التي ستكون فعالة في مواجهة الفصل العنصري . وتناشد  
 ماليزيا جميع الأطراف المعنية أن تهيب مناخا خاليا من العنف . وتحقيقا لهذه الغاية  
 نرحب بالاجتماع الذي عقده مؤخرا زعماء السود في جنوب افريقيا وتؤيد الاجتماع القادم  
 بين السيدين مانديلا وبوتوليزي .

إن ماليزيا تؤيد تأييدا قويا إعلان الأمم المتحدة التاريخي المتعلق بالفصل  
و نتائج المدمرة في الجنوب الأفريقي . فهو ، في اعتقادنا ، يشكل إسهاما  
لاهمية في عملية التغيير السياسي الآخذة في التطور ، ومن ثم نناشد نظام جنوب  
الأن يمشي بهمة في تنفيذ أحكام الإعلان تنفيذا كاملا .

وفي نفس الوقت ، يجب على كل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما صارما ببرنامج العمل الوارد في اعلان الأمم المتحدة ، وذلك بالابقاء على التدابير الراهنة التي تهدف إلى تشجيع نظام جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن تظهر في جنوب افريقيا أدلة واضحة على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها يمكن أن تؤدي إلى خلق جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية . ويجب أن تسير معا في وثام حتى نهاية الطريق التي أوشكنا على بلوغها .

وختاما ، أود أن أذكر بملاحظة الأمين العام في تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي إذ قال : "ثمة تصوّر عام بأن الدرب الذي تسير عليه الحكومة يبعث على أمل حقيقي في اجراء مناقشة سياسية بناءة ، ويمثل تغيرا هاما يخالف موقف أسلافها . إلا أن هناك اعتقادا سائدا أيضا بأنه من الضروري اتخاذ عدد من الخطوات الاضافية لايجاد مناخ مؤات للنشاط السياسي الحر ... وطالما استمرت المواقف العنصرية وبقت هياكل نظام الفصل العنصري على الصعيد المحلي ، اعترضت المصوبات عملية التغيير" . (A/44/960 ، الفقرة ٢٥٤)

وتوافق ماليزيا كل الموافقة على الملاحظات التي أبدتها الأمين العام وهي تحث نظام بريتوريا على التصدي لهذه القضايا على سبيل الاستعجال .

السيد خمسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في يوم ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أصدرت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وتضمن الاعلان ، ضمن جملة أمور ، المبادئ التوجيهية للمفاوضات وبرنامج عمل . ويمثل هذا التاريخ في حقيقة الامر نقطة تحوّل في تاريخ النضال الذي يخوضه المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري . لقد مضى عام تقريبا منذ ذلك الحين . فما الذي حدث ؟ وإلى أي مدى نفّذ هذا الاعلان الهام ؟

وفقا لمختلف التقارير والصادر العليمة ، سواء كانت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أو الأمين العام الذي يود وفدي أن يشيد به ، فقد حدثت تطورات هامة في

الحالة السياسية في جنوب افريقيا منذ صدور الاعلان الخاص بالفصل المنصري . فقد اطلق مراح عدد من السجناء السياسيين ، من بينهم ، القائد العظيم للمؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا . لقد رفع الحظر والقيود على المنظمات والمعزولين ، والاحزاب السياسية التي كانت تخضع للحظر قد اكتسبت الان الصفة القانونية . وفي ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، رفعت كليا حالة الطوارئ في جميع أنحاء جنوب افريقيا . وأعلن رئيس جنوب افريقيا ، في جملة أمور ، أن قانوني الأراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ اللذين أوجدا "الفصل المنصري الريفي" سوف يلغيان بدورهما في بداية العام المقبل وذلك :

"كجزء من برنامج شامل لازالة جميع القيود القائمة على التمييز

المنصري فيما يتعلق بحياسة الاراضي" . (A/45/659 ، الصفحة ٣)

وأعلن أن الغاء هذين القانونين سوف :

"يقترن بإتاحة الوصول فورا ودون تمييز إلى مصادر التمويل مثل بنك

الأراضي وبنك الائتمان الزراعي" . (المرجع نفسه)

ويجب الترحيب بقرار تعليق النضال المسلح الذي اتخذته قادة المؤتمر الوطني

الافريقي ، الذين يشيد بهم وفدي اشادة صادقة بسبب شجاعتهم وحكمتهم . وهو يبين دون

أدنى شك أن المؤتمر الوطني الافريقي قد أعرب عن تفضيله للبحث عن حلول لمشاكل الفصل

المنصري بالوسائل السلمية ، وبخاصة من خلال المفاوضات المباشرة مع حكومة جنوب

افريقيا ، على أن تدلل هذه الحكومة على صدقها بالافعال لا الاقوال وحدها . إن

المفاوضات الجارية بين الطرفين ، ومضبطتي "غروت شور" و "بريتوريا" ، تتج آفاقا

حقيقية لاجراز التقدم . فهي تبين بوضوح أنه لن يمكن القضاء على الفصل المنصري إلا

بالوسائل السلمية والسياسية وذلك إذا ما أظهرت برييتوريا تمهيمها على الماضي حتى

آخر الطريق - أي حتى استئصال شافة هذا النظام الإنساني بالامتثال العارم الاحكام

الاعلان .

ويؤيد وفدي تأييدا تاما الاتفاق الذي عقد في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ بين حكومة

جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي الذي يعلن على وجه الخصوص :

"أنه أمر أساسي أن يكون هناك المزيد من التفاهم فيما بين قطاعات السكان حتى تتمكن من الاعتراف بأن من الممكن بل من الضروري أن تحل جميع المشاكل من خلال المفاوضات" .

إننا ندعم دعما تاما كل الجهود السلمية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري ، ونرحب أيما ترحيب بالتقدم السياسي الذي أحرز حتى الآن .

بيد أن الطريق الذي يحقق تماما أهداف الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائج المدمرة مازال طويلا . ولم تستوف بعد كل الشروط الواردة في الاعلان . ويؤسفنا أن نلاحظ أن من بين المعايير الخمسة المنصوص عليها في الفقرة ٦ من الاعلان بشأن تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات ، لم يستوف سوى معيارين هما رفع الحظر والقيود المفروضة على الأحزاب السياسية ، ووضع حد لحالة الطوارئ . وهناك ثلاثة معايير أخرى على نفس القدر من الأهمية يعد أهمها اطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط كيما تتاح لهم المشاركة مشاركة تامة في التنمية السياسية في بلدهم . إن قانون الأمن الداخلي والقوانين القمعية الأخرى التي تعطي سلطة تعسفية فائقة للشرطة لا تزال سارية . فضلا عن ذلك ، فإننا نرى أن الفصل العنصري مازال لم يمس في أساسه : ولم يبلغ حتى الآن قانون الجماعات وقانون الأراضي وقانون تسجيل السكان .

إن الفصل العنصري مازال حيا يبرز ، ومازال يمثل تهديدا في المرحلة الراهنة للمفاوضات . ومازالت القوى الداخلية المعارضة للتغيير في افريقيا متعنتة للغاية كما أنها مستعدة لأن تلجأ إلى كل الوسائل الممكنة لعكس هذا الاتجاه . وسوف تلجأ إلى كل الذرائع أو أنصاف التدابير لتؤخر القضاء على هذا النظام اللاإنساني . وبالتالي ، علينا أن نتذكر دائما أن اصلاح الفصل العنصري أو تنقيحه ليس هو ما يطالب به شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بل انهما يطلبان ببساطة القضاء عليه قضاء تاما ، وذلك هو الأساس اللازم لاية مفاوضات .



ومن ثم ، فمن المهم أن تلتزم الأطراف المعنية ، في مفاوضاتها ، بالمبادئ التوجيهية الواردة في الاعلان . ويتعين على سلطات جنوب افريقيا أن تتخذ التدابير المناسبة ، طبقا لاحكام الاعلان ، لإنهاء نظام الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن . وفي الوقت ذاته ، يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده وبذل أقصى المستطاع لزيادة دعم الكفاح المشروع لشعب جنوب افريقيا ، بما في ذلك مواصلة الضغط على النظام إلى أن يزول ، وإلى أن تصبح جنوب افريقيا بلدا موحدا وديمقراطيا وغير عنصري وإلى أن تستطيع أن تتبوأ مكانتها الصحيحة كعضو كامل العضوية في الأسرة الدولية .

السيدة شورب (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وصف

الامين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، المرحلة الراهنة للعلاقات الدولية بأنها مرحلة تتسم بالامل والاندفاع الخطير في آن واحد . ويعتقد وفد بلادي أن هذا القول لم تثبت قوته على هذا النحو من الوضوح مثلما حدث أثناء التطورات التي شهدتها جنوب افريقيا خلال الاثني عشر الماضية .

وفي شباط/فبراير من هذا العام ، انضمت ترينيداد وتوباغو إلى المجتمع الدولي في الترحيب بالافراج ، الذي طال انتظاره ، عن السيد نيلسون مانديلا وعن مجموعة من السجناء السياسيين الاخرين ، وبرفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا وغيرها من المنظمات . كما وجدت بلادي مدعاة للارتياح في الاستعداد الذي أبدته بريتوريا لبدء محادثات مباشرة مع المؤتمر الوطني الافريقي بغية الدخول في عملية مفاوضات يمكن أن تفضي إلى الغاء الفصل العنصري . إن الغاء قانون المرافق المنفصلة لعام ١٩٥٣ ، والرفع التام لحالة الطوارئ في مختلف أنحاء البلاد ، والافراج عن عدد يزيد على ٦٠ سجينا سياسيا في ايلول/سبتمبر وتشريع الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، جميعها مؤشرات محتملة لما يمكن اعتباره استعدادا بريتوريا للشروع في عملية تستهدف تهيئة مناخ يؤدي إلى المفاوضات في جنوب افريقيا .

ومع ذلك تبقى حقيقة قائمة هي أن المحاكمات السياسية قد استمرت في جنوب افريقيا خلال عام ١٩٩٠ ، وأن عدد الذين أدينوا في جرائم سياسية قد تجاوز ستين شخصا . وقد أشارت لجنة حقوق الانسان إلى أنه حتى آب/أغسطس من هذا العام كانت

المحاكمات السياسية لما يزيد على ١٨٠ ٢ شخصاً مستمرة في جنوب افريقيا وكان ٥٨ سجيناً سياسياً ينتظرون الإعدام .

كما أن النظام العنصري مازال يطبق قوانين أمنية تتيح له الاستمرار في قمع غالبية السكان . وتشمل هذه القوانين قانون الامن الداخلي المعدل وقانون السلامة العامة المعدل اللذين يسمحان باحتجاز الاشخاص بدون محاكمة ، ويمنحان قوات الامن سلطات موسعة حتى في غير حالات الطوارئ .

وفي ضوء التاريخ المشين لنظام الفصل العنصري ، ليس من الغريب أن تفيسد التقارير بأنه في الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ عدد ضحايا الاجراءات البوليسية ١٩٧ قتيلًا و ٢٤٩٠ جريحًا . غير أن ١٣ شخصاً آخرين قد قتلوا و ٨٢ شخصاً قد أصيبوا في شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس من هذا العام من جراء الاعمال الارهابية التي ارتكبتها جماعات اليمين المتطرفة .

وإننا ، بوصفنا أعضاء في منظمة تلتزم بالعدالة والحرية وبكرامة الانسان ، لا يسعنا الا نكثر بالنتائج المدمرة للأعمال المشيخة التي ترتكبها قوات أمن جنوب افريقيا وجماعات اليمين المتطرفة ضد غالبية السكان . ولا يسعنا أن نفرض الطرف عن المآسي التي يسببها عنف جماعات الامن الاهلية والعنف السائد بين المنظمات السياسية ، ولا يمكننا أن ننكر أن استمرار تفاقم علل الفصل العنصري هذه قد يسفر عن عواقب وخيمة في هذه المنطقة دون الاقليمية وفي افريقيا ككل .

ولهذا السبب ، ترحب ترينيداد وتوباغو بالجهود البناءة التي بذلها مؤخرًا المؤتمر الوطني الافريقي وقادة الكنائس وآخرون لوضع حد للمذبحة وصياغة اتفاق عملي للمصالحة الوطنية . إن وفد بلادي يتوق إلى أن يتم في عام ١٩٩١ الفاء قانون مناطق الجماعات وقانوني الاراضي ، وغيرها من القوانين القمعية ، بما في ذلك القانون الدستوري لعام ١٩٨٢ ، المنشئ للبرلمان ذي المجالس الثلاثة المنفصلة عنصرياً ، وقانون السكان لعام ١٩٥٠ وقانون الامن الداخلي .

وإلى أن يتخذ هذا الاجراء ، ستظل دعائم الفصل العنصري راسخة ، ورغم بعض التغييرات التي بدأت في الاشهر الماضية ، فإن الاصلاح لم يشمل بعد التغييرات العميقة

التي لا رجعة فيها والتي تتفق مع روح ونم اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

وعلاوة على ذلك ، لا تزال بريثوريا ترفض مبدأ الاقتراع العام المتساوي بموجب قوائم ناخبين غير عنصرية ، وقد عرضت عوضا عنه الفكرة السخيفة المتمثلة في اجراء تصويت ذي قيمة متكافئة بالنسبة للجميع . ويعد ذلك استهزاء بالمبادئ الاساسية الواردة في اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري والاعلان العالمي لحقوق الانسان وما يتصل بذلك من صكوك انسانية دولية تلتزم بها ترينيداد وتوباغو التزاما تاما .

وانتقل إلى الخديث بايجاز شديد عن موضوع الجزاءات المعقد . لاحظت بلادي بانزعاج وقلق تحمس بعض الدول للقيام برفع الجزاءات المحدودة والتدابير الاخرى المطبقة ضد جنوب افريقيا ، بل تحمسا في بعض الحالات لتحسين علاقاتها مع ذلك النظام .

وكما اشار السير سريداث رامفال ، الامين العام السابق للكونولك ، اثناء عرضه لتقرير الكونولك عن الجزاءات

"فإن الحصن لن ينهي أبدا الفصل العنصري . وحتى الضغط الدبلوماسي لن يكفي وحده ، ولا بد من ممارسة الضغط الاقتصادي قبل أن تتخلى الاقلية البيضاء عن احتكارها للسلطة . والجزاءات تزيد ذلك الضغط ، ومن ثم فإنها جزء أساسي من العملية المفضية إلى مفاوضات حقيقية في جنوب افريقيا" .

اما تفسير فرض الجزاءات بأنه اجراء تأديبي يستهدف معاقبة جنوب افريقيا على تمسكها بالفصل العنصري فهو سوء فهم متعمد للقصد من هذه الجزاءات .

إن تقرير الكونولك يقول بأن الجزاءات ينبغي أن تعتبر وسيلة اقناع ، أو وسيلة ضغط لا قناع الاقلية البيضاء بضرورة الدخول في مفاوضات حقيقية . وتهدف الجزاءات إلى تجنب مزيد من الترددي في اتجاه العنف . وهي جزء أساسي في عملية المفاوضات لكنها ليست بديلا عنها . وهدفها هو تيسير ازالة الفصل العنصري .

وبناء على ذلك ، يتعين على المجتمع الدولي أن يضمن عدم التفاضل عن محاولة تخفيف الجزاءات ، وأن يدعو إلى ابطال كل القرارات التي تعيق سير هذه العملية ، وهي العملية التي فرضت التغييرات الحاصلة في جنوب افريقيا والتي يسرع البعض إلى الاحتفال بها قبل الاوان .

إن الملايين من أبناء جنوب افريقيا ، ومنهم السيد أوليفر تامبو ، والسيد نيلسون مانديلا ، والزعيم الراحل السيد زيفانيا موثوبنغ والأسقف ديزموند توتو ، الذين واجهوا عبر السنين نظام الفصل العنصري القمعي ببسالة قد جرؤوا على أن يخلعوا بجنوب افريقيا مزدهرة وديمقراطية ولا عنصرية . ولم يغب هذا الحلم عن خيال المجتمع الدولي . وفي هذا المنعطف الحاسم من تاريخ جنوب افريقيا ، يصبح من واجب الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية وكذلك الافراد خارج جنوب افريقيا - أن يجرؤوا أيضا على تقديم التفضيات الضرورية لضمان تحقيق ذلك الحلم المستعصي . إن الفصل العنصري ينتج عنه مهانة اجتماعية ، ومهانة شخصية ومعاناة للأفراد الذين يسقطون ضحايا لسم العزل العنصري . ومن ثم ، فإن الإحساس بالعدالة والإيمان بالكرامة الإنسانية يتطلبان استثماره . وما زالت ترينيداد وتوباغو ملتزمة بهذا الهدف وستواصل العمل ، بالتعاون الوثيق مع غيرها ولاسيما مع زملائها أعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، من أجل تحقيق هذا الهدف .

السيد ناجايا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدر حكومة

اليابان وشعبها حق التقدير الدور الذي ما زالت الامم المتحدة تقوم به في مكافحة التمييز العنصري وفي ضمان حصول جميع شعوب العالم على حقوقها الإنسانية وحرقاتها الأساسية . وتشيد اليابان إشادة خاصة بالجهود التي تواصل الامم المتحدة بذلها منذ الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي . وما يسعدنا على الاخص أن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري والذي اعتمد بتوافق الآراء وقتها ، قد أكد مجددا في الدورة المستأنفة للجمعية العامة الخاصة بالفصل العنصري في ايلول/سبتمبر من هذا العام .

وتعارض اليابان بشدة وإصرار الفصل العنصري . ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للتمييز العنصري بأي شكل من الاشكال . والفصل العنصري ، الذي لا يزيد عن كونه عنصرية مؤسسية ، يتعارض مع القيم الإنسانية الأساسية والعالمية . ويزدري على نحو سائر بروح ميشاق الامم المتحدة ذاته . ولا مفر إذن من أن يطالب المجتمع الدولي بصوت واحد ، باستئصال الفصل العنصري بأسرع ما يمكن .

ومن الواضح أن هناك تغييرات هامة تجرى على قدم وساق في الحالة السياسية في جنوب افريقيا . ففي شباط/فبراير من هذا العام ، دعا الرئيس دي كليرك إلى إجراء مفاوضات بين كل الأطراف المعنية حول مستقبل جنوب افريقيا ومستقبل شعبها ، وخاصة المفاوضات حول النظام الدستوري الجديد . ومن أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء مفاوضات ، أطلق سراح نيلسون مانديلا بين سجناء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر عن المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا ، كما رفعت القيود التي كانت مفروضة على نشاط تلك المنظمات . وبعد ذلك ، رفعت حالة الطوارئ من خلال محادثات أولية بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ، ووضع إطار عمل لتسوية مشكلات إعادة المنفيين إلى وطنهم وإطلاق سراح السجناء السياسيين . وعلاوة على ذلك ، قامت حكومة جنوب افريقيا ، في تشرين الأول/اكتوبر بإلغاء قانون المرافق المنفصلة ، والتزمت بإلغاء قانون مناطق الجماعات وقانوني الأراضي في العام القادم . ووافق المؤتمر الوطني الافريقي من جانبه على تعليق جميع أنشطته المسلحة .

ونحن نرحب بالجهود المطردة التي من شأنها أن تسهم في بدء مفاوضات واسعة النطاق حول النظام الدستوري الجديد . وتأمل اليابان بصدق أن تبدأ هذه المفاوضات بأسرع ما يمكن ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية لضمان إنشاء مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا .

وتسمى اليابان إلى المساهمة في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية وتفاوضية لمشكلة الفصل العنصري . وتقدر اليابان على الاخص الادوار التي لا غنى عنها التي يقوم بها الرئيس دي كليرك ونائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد مانديلا في عملية الإصلاح . وعندما زار السيد مانديلا اليابان في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، أشادت به حكومتنا بالتزامه بالتوصل إلى حل سلمي لقضية الفصل العنصري ، وأعربت عن عشمها في أن يمارس السيد مانديلا زعامته القوية من أجل تعزيز وحدة المجتمع الاسود .

وبينما نشهد هذه التطورات الإيجابية الجارية في جنوب افريقيا بأسرها ، من المؤسف أن نشبين وجود دلائل على تزايد العنف أيضا . ولا ينبغي أن نسمح للعنف بأن يهدد بالخطر التقدم الذي أصبح ممكنا بفضل الجهود المضنية التي بذلها السيد مانديلا والسيد دي كليرك . ومرة أخرى نطالب الاطراف المعنية بالالتزام بحل سلمي وتفاوضي .

وتتطلع اليابان من جانبها إلى اليوم الذي تتحرر فيه جنوب افريقيا من نير الفصل العنصري . وتسلم اليابان بأن من الضروري توسيع نطاق المساعدة للشعب الاسود ، لا من أجل تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة جنوب افريقيا فحسب ، وإنما أيضا من أجل تحسين وضع الشعب الاسود حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤوليته عن الإدارة السياسية والاقتصادية لبلاده . وما برحت اليابان ، من أجل تحقيق هذا الغرض ، تدعم برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي وصناديق الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بجنوب افريقيا وناميبيا ، كما تدعم العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في جنوب افريقيا من خلال صندوق ائتمان "كاغيسو" . وقد قررت اليابان أن تدعو ابتداء من هذه السنة المالية ، مواطنين من مواطني جنوب افريقيا السود للحضور إلى اليابان كمتدربين في إطار برامج وكالة التعاون الدولية اليابانية ، كما ستبدأ في تقديم التعاون في شكل منح رأسمالية .

وتدرك اليابان تمام الإدراك أن الحالة في جمهورية جنوب افريقيا تترتب عليها آثار هامة على السلم والرفاهية في منطقة الجنوب الافريقي ، بل وعلى قارة افريقيا بأسرها . ولهذه الأسباب ، وانطلاقا من هواغلنا الإنسانية المحترمة ، فإن اليابان عاقدة العزم على مواصلة الإسهام في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الفصل العنصري .

السيد مايورغا كورتيس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

لاستطيع حكومة نيكاراغوا الجديدة أن تترك فرصة المشاركة في المداولات الخاصة بالفصل العنصري تغلت من يدها . وتضع الأهمية التي يوليها لهذه المسألة في برنامج حكومتنا ، الذي يؤكد من جديد على التزامنا بإدانة الفصل العنصري والعنصرية

وتأييد أعمال حقوق الإنسان والتشجيع على القضاء على جميع أشكال التمييز كخطوة توجيهية لسياستنا الخارجية .

وقد أكدت صاحبة السعادة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة نيكاراغوا ، في خطابها أمام الجمعية العامة هذه النوايا من جديد . وبهذه المناسبة ، رحبت بالإفراج عن نيلسون مانديلا وأعربت عن تأييدها لإنهاء العنصرية والفصل العنصري .



إن نيكاراغوا ترى أنه ، نظرا لوجود الفصل العنصري ، فيجب إعادة التأكيد على مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان في جنوب افريقيا . وهذه الحقوق هي : الحق في الحياة ، وفي المساواة أمام القانون ، وفي الحرية بجميع مظاهرها ، بالإضافة إلى كل الحقوق السياسية والمدنية التي أنكرت حتى الآن على الغالبية السوداء من سكان ذلك البلد .

إننا نؤيد التضامن الدولي الفعال الذي سيتمكن من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الفصل العنصري في المستقبل القريب . ونحن ننضم دون تحفظ إلى مطالب وتطلعات المؤتمر الوطني الافريقي ، وهو مُشكل الآن تشكيلا قانونيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، سنحاول ، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في مختلف المحافل التي تبحث مشكلة الفصل العنصري ، أن نقيم كل الاحداث المتصلة بهذه المسألة التي لها كل هذه الاهمية بالنسبة لعالمنا المتحضر .

إن نيكاراغوا ، في جهد متضافر للقضاء على الفصل العنصري وتأييد المطالب المشروعة لشعب جنوب افريقيا ، تشارك مشاركة فعالة في تطبيق الجزاءات التي اعتمدها الأمم المتحدة وفي تعضيدها . إن نيكاراغوا لا تربطها أية روابط تجارية أو سياسية مع حكومة بريتوريا وهي تواصل تأييد الحظر النفطي المفروض على ذلك البلد تأييدا كاملا ، وذلك بتعاونها الوثيق مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد وشحن النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، الذي شكل بموجب قرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ "واو" الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . علما بأن نيكاراغوا عضو في الفريق المذكور .

إن بلادنا تقدر التدابير التي اعتمدها حتى الآن حكومات عديدة لتنفيذ الحظر النفطي تنفيذا صارما متواصلا . ونحن نعتقد أن هذه التدابير لا غنى عنها للإبقاء على ممارسة الضغط الدولي ضد الفصل العنصري . إن العديد من التطورات التي وقعت في جنوب افريقيا ما كان يمكن أن تحدث دون الضغط المستمر الذي يمارسه عليها المجتمع الدولي والأمم المتحدة وليس أقله الحظر النفطي .

إن نيكاراغوا تتفق تماما مع الإعلان الذي اعتمده رؤساء دول أو حكومات بلدان  
عدم الانحياز في بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والذي يؤيد بالإجماع الإعلان  
الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية بشأن جنوب افريقيا .

إننا نعتقد أيضا ان استمرار وجود الفصل العنصري يعد واحدا من الاسباب  
الرئيسية للآزمة العامة الموجودة في الجنوب الافريقي ويشكل تهديدا للسلام والامن  
الدوليين .

إن نيكاراغوا بوصفها طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال  
التمييز العنصري قد شاركت بنشاط في أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الخاصة  
وهي تؤيد توصيات تلك اللجنة . كما تؤيد أهمية الجهد الذي تبذله اللجنة لحشد الرأي  
العالم العالمي من أجل ممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا لاستئصال شأفة الفصل  
العنصري بالوسائل السلمية .

ونحن ، لهذا السبب ، نؤكد من جديد توافق الآراء الذي لم يسبق له مثيل والنسب  
تحقق في دورة العام الماضي الاستثنائية السادسة عشرة الخاصة بالفصل العنصري . وقد  
كان هدف الإعلان الذي أصدرته الجمعية هو تهيئة مناخ يفضي إلى المفاوضات بغية  
الاستئصال السريع لشأفة الفصل العنصري والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي غير عنصري  
يشارك فيه الجميع ، وإرساء أساس متين لنظام دستوري جديد في جنوب افريقيا .

إننا نرى أن أهم ما في الأمر هو التنفيذ السريع الحاسم لبرنامج العمل  
الوارد في النص الذي اعتمد بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية  
السادسة عشرة التي عقدت في عام ١٩٨٩ .

وفي رأينا ، أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم تضع مدى . بل بالعكس  
بدأت تؤتي ثمارها . ويمكن رؤية هذا في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية في  
أيلول/سبتمبر هذا العام والذي يعلن فيه :

"إن فريق الأمم المتحدة الرسمي الذي أرسلته في حزيران/يونيه إلى  
جنوب افريقيا ، بموافقة حكومة جنوب افريقيا ، [قد لاحظ] أن هذا البلد قد وصل

إلى عتبة عهد جديد لكن العملية السياسية باتجاه إسقاط نظام الفصل العنصري ما زالت في مرحلة أولية وما زالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ، وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف ذي الصلة بالسياسة . ولا يمكن التقليل من أهمية الخوف والقلق اللذين يصاحبان عملية التحول الأساسي لمجتمع ما .

"بيد أنه تحقق تقدم باتجاه خلق جو يفضي إلى المفاوضات" .

(A/45/1 ، ص ٦)

ثم يمضي التقرير ليقول :

"إن إمكانية تحقيق ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا في المستقبل غير البعيد لم تعد أمرا غير واقعي . وهذا يحمل في طياته معنى يتجاوز التغيير العميق والمفيد في مجتمع كبير تعددي . وسيعني ذلك تحقيق هدف من أهداف الأمم المتحدة يمل إلى جوهر ما يتوخاه الميثاق من عدالة واستقرار في العلاقات الدولية" . (المرجع نفسه ، ص ٦)

وبالرغم من التقدم الذي تحقق حتى الآن في المفاوضات الجارية في بريتوريا ، والتي تعد بالتأكيد دليلا على تغير موقف حكومة جنوب افريقيا وبدء عملية الانتقال ، فمن الواضح أيضا - كما اشير في آخر تقرير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به من أجل وضع حد لذلك النظام .

أفلم يحن الوقت بعد لاتخاذ إجراء دولي أكثر فعالية لإزالة القيود الثقيلة التي ما زالت مفروضة على حرية التعبير السياسي في جنوب افريقيا ، والتي تجعل رفع حالة الطوارئ عديمة الفعالية ؟ أفلم يحن الوقت بعد لبناء توافق آراء دولي مؤيدا لاستئصال شائفة هتئ الهيكل المؤسسية ، أي ما يسمى بدعائم الفصل العنصري والإسراع بعملية التحول ؟

أنتنا نؤمن بضرورة مضاعفة الجهود لوضع حد للتمييز العنصري والعنف وانعدام الاستقرار في جنوب افريقيا ، ولضمان إقامة حكومة جديدة بمشاركة كل القوى

الديمقراطية التمثيلية في ذلك البلد حتى يمكن أن تنعم بلدان الجنوب الأفريقي كافة بأوقات أفضل يسودها السلم والوثام .

إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الأولى في جعل عملية التغيير التي بدأت بالفعل في جنوب أفريقيا تنتهي بسلام . وتحقيقا لهذه الغاية ، لابد من الإبقاء على الجزاءات الحالية ، ولابد من زيادة تطوير الظروف المؤدية إلى التفاوض .

ولئن كان يتعين علينا أن نسلم بأن حكومة جنوب أفريقيا قد اعتمدت تدابير شتى في الاتجاه الصحيح ، فإننا نسلم أيضا بنفس القدر بأنه من الضروري بذل جهود أكبر تكفل تهيئة مناخ سياسي يمكن أن يفضي إلى إنهاء عملية المفاوضات الحالية .

وفي هذا الصدد ، أسعدنا أن يقرر المؤتمر الوطني الأفريقي الإسهام في تهيئة هذا المناخ الضروري للغاية بوقف نضاله المسلح واختيار الوسائل السلمية للنهوض بعملية الإصلاح الوطني .

كما نرحب باعتراف حكومة جنوب أفريقيا بالحاجة إلى تغيير قوانينها الأمنية وموافقتها على إطلاق سراح السجناء السياسيين وإن كان لم يتم بعد استعادة الحقوق السياسية للفالبية الساحقة بالكامل .

هذه كلها تطورات مبشرة بالخير لا يسعنا إلا أن نعترف بها وعلينا أن نشجعها لتجنب المزيد من أعمال العنف التي تضر بالمصالح المشروعة لشعب جنوب أفريقيا بأسره .

فما الذي يمكن لمجتمع دولي ناشج ومسؤول - مجتمع على مشارف حقبة جديدة واعدة من التعاون - أن يفعله لتعزيز التوصل إلى نتائج مرضية في الحوار الموضوعي الذي بدأ في برييتوريا ، بالتزام جاد من قبل الجانبين للإبقاء على عملية تفاوض جادة ؟ في رأينا أننا نواجه عدوين محتملين على نفس القدر من الخطورة . فمن ناحية ، هناك خطر الشعور بالرضا عن الذات نظرا للتطورات الأخيرة المؤاتية ومن ناحية أخرى هناك إمكانية نفاذ الصبر من معدل السير في تفكيك أوامر الفصل العنصري والشكل الذي يمكن أن يتخذه .

ويجب أن نكون في عملنا على حذر من كلا الموقعين الأنفي الذكر ، وأن نؤمن بالعملية الداخلية للتفاوض التي بدأت بالفعل والتي ينبغي أن تتمخض عن وضع دستور جديد . وفي الوقت نفسه ، علينا أن نحافظ بشدة على الدعم الدولي للمطالب العادلة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

إن نيكاراغوا على ثقة من أن عملية الحوار والتفاوض التي بدأت في جنوب افريقيا ستكفل بالنجاح . وهذا يعني ضرورة اعتماد مجموعة من التدابير التي ترمي إلى إحداث تحول عميق لا رجعة فيه في نظام الفصل العنصري . وإلى أن يحدث هذا علينا أن نتمسك بالإبقاء على الجزاءات الحالية ، وأن نبدأ الاستعداد لإعادة البناء الاقتصادي في ذلك البلد ، وأن نولي الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية التي ستواجه جنوب افريقيا الديمقراطية والاعنصرية القائمة على نظام المشاركة . وعندما يتحقق هذا سنرى مرة أخرى بوضوح أن للأمم المتحدة دورا تفضلع به في هذا الصدد ، وهو دور حضاري بمعنى الكلمة ، وأنها ستنجح في انجازه عندما توفر لها جميع الدول الاعضاء الدعم الواضح والشاب .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك

كلمات معينة ومساائل معينة تعرّف نفسها بنفسها بطبيعتها ، وتضع لنفسها معالم حدودها . والتفسيرات المطولة والمعقدة التي تستهدف تشبث صور تلك الكلمات أو المسائل في ذهن أي شخص أمرا لا ضرورة له .

فبعد انقضاء ما يزيد على أربعة عقود من الإدانة العالمية والمستمرة ، أخذت عبارة الفصل العنصري مكانها الصحيح في الضمير الانساني إلى جانب عبارات العنصرية والاستعباد وإبادة الجنس . وأخيرا تبوأ الذين يمارسون الفصل العنصري والذين يدافعون عنه المكان التاريخي الجدير بهم الى جانب أولئك الذين كانت العنصرية ، أو استعباد الانسان لأخيه الانسان ، أو إبادة الجنس مقبولة لهم أو جديرة في نظرهم بالدفاع عنها .

وبعد انقضاء أكثر من أربعة عقود ، لم يعد المجتمع الدولي يناقش مسألة منا إذا كان الفصل العنصري نظرية بغيضة أو نظاما شريرا . بعد انقضاء أكثر من أربعة عقود ليس هناك من يعتقد إلى حد ما أن الفصل العنصري له أي مستقبل . بعد انقضاء أكثر من أربعة عقود لا يمكن لأي شخص رشيد أن يعتقد أن الفصل العنصري يمكن إصلاحه أو يمكن جعله أكثر استساغة . بعد انقضاء أكثر من أربعة عقود لم يعد السؤال هو "هل" بل أصبح "متى" سيتخلص العالم أخيرا من الوصمة الرهيبة لانسانيتنا المشتركة ، أو هذا الهجوم المشين على حسننا السليم المشترك .

من المؤكد أنه ليست بنا حاجة لأن نسرده اليوم هنا العديد من الاحصاءات أو نروي آيا من المآسي الفردية التي أعطت بعدا خاصا للمعارضة التي يبديها العالم للفصل العنصري . فاليوم ، يألف الجميع طبيعة الفصل العنصري بحيث أن سرد الاحصاءات لا يمكن إلا أن يقلل من الاثر الحقيقي الذي تركه ذلك النظام على عشرات الملايين من ضحاياه . والآن تشعر كل دولة في العالم باشمئزاز معنوي تجاه الفصل العنصري بحيث أصبح سقوطه كنظام حكم رسمي - إن جاز هذا التعبير - نتيجة مفروغا منها .

والشيء الذي بقي ويتعين تحديده هو متى سيسقط الفصل العنصري وفي ظل أي ظروف . ونحن لا نميل إلى أن نعزو ، كفيرنا ، الفضل في ذلك إلى صحوه ضمير كبرى لدى السيد دي كليرك . إننا نسجل له بدلا من ذلك الفضل في المبادرات السياسية الاخيرة التي نعتقد أنها انطلقت من قدرته على إدراك الواقع الحي . ونسجل له أيضا الفضل لما أبداه من شجاعة في نقل رسالة هذا الواقع الحي إلى ناخبيه - والأهم من ذلك أننا نعزو الفضل في ذلك إلى الشجاعة التي أبداه أولئك الذين أوجدوا هذا الواقع الحي الذي يستجيب له السيد دي كليرك الآن . وعلينا بعد ذلك أن نرتقب ما إذا كان هؤلاء الناخبون سيمفون إلى رسالة السيد دي كليرك ويتصرفون بموجبها .

واليوم ، لم يعد نيلسون مانديلا جالسا في زانزانه وراء القضبان ولكن العديدين من أبناء جنوب افريقيا البواسل الذين كانت جريماتهم الوحيدة هي الاشتراك في النضال من أجل العدالة ما زالوا يبرزون وراء القضبان . وعلاوة على ذلك ، لا يزال

السيد مانديلا الى حد ما ليس أكثر حرية مما كان قبل عام أو قبل ٢٨ عاما . فهو لا يزال غير قادر على أن يموت في بلده . ولا يزال مواطنوه من أبناء جنوب افريقيا لا يستطيعون التصويت لصالحه إذا رغبوا في أن يفعلوا ذلك .

وإلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه لكل رجل ولكل امرأة في جنوب افريقيا الاشتراك في اختيار حكومة ذلك البلد بحرية ، فإنه لن يكون بوسع من يحكمون جنوب افريقيا التذرع بالشرعية . فأي شعب تتم السيطرة عليه بتصويب فوهات البنادق اليه لا يمكن أن يقال انه دخل في عقد اجتماعي أو أنه ارتضى أن يحكم بتلك الطريقة .

إن على المجتمع الدولي أن يفهم أن أشار الفصل العنصري واسعة الانتشار التي حد أن سقوطه لن يضع نهاية لمشاكل جنوب افريقيا . والواقع أن هناك دليلا واضحا يشير الى أن تركة الفصل العنصري ستظل تمثل مصدر بلاء لجنوب افريقيا لأجيال عديدة .

لقد تكلمت الممثلة الدائمة لسنغافورة في سياق آخر خلال هذه المناقشة وقالت وبمدق : "يبدو أنه كلما أمكن حل عقدة ، ظهرت تحتها عقدة أخرى" (A/45/PV.56 ، ص ٢٢) .

ونعتقد أن تصورنا المجازي هذا ملائم للغاية .

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة في مساعدة شعب جنوب افريقيا كيما يضمن أننا لدى قيامنا بحل عقد الفصل العنصر العديدة لن نحل أيضا الخيوط التي تكوّن نسج وجود ذلك الشعب . وفانواتو لا تتفق مع أولئك الذين يقولون انه ينبغي تخفيف الجزاءات الحالية ضد جنوب افريقيا . ونحن نرى ، بدلا من ذلك ، انه ينبغي الاستمرار في تلك الجزاءات واستكشاف مجالات أخرى يمكن من خلالها وضع نهاية سرية لنظام الفصل العنصري .

إن الجزاءات الموجهة ضد نظام جنوب افريقيا قد فرضت للمساعدة في حل عقد الفصل العنصري . ونعتقد ان هناك نتيجة طبيعية طبيعية هامة وضرورية لهذه الجزاءات تتمثل في المسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضحايا الفصل العنصري بشكل

ايجابي . لذلك ينبغي أن ينظر إلى هذه الجزاءات وما تفرضه من مسؤوليات على المجتمع الدولي من بعد آخر غير بعدها السلبي . فبمجرد أن تحدث التغييرات العميقة التي لا رجعة فيها في جنوب افريقيا ويسير ذلك البلد على طريق حكم الاغلبية ، سيتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراء ايجابيا لإزالة ما تبقى من مظاهر وآثار للفصل العنصري .

والملاحظ اليوم لدى عامة الناس انه ، فيما عدا استثناءات قليلة بارزة ، تغير المناخ السياسي الدولي إلى الأفضل . وأصبح الحوار والمصالحة من الأمور المستصوبة حاليا . وأخذت المجابهة - باستثناءات ملحوظة قليلة أيضا ، تتوارى بسرعة وتصبح أمرا باليات أو انه .

لقد كان البعض ، في الماضي ، يميلون إلى النظر إلى النضال ضد الفصل العنصري من خلال المنظور الضيق للعداء القديم بين الشرق والغرب . وقد أدى هذا إلى إلحاق الضرر بضحايا الفصل العنصري ، كما أضرّ بضحايا أشكال الظلم الأخرى . وأخيرا أصبح هناك الآن اعتراف متزايد بضرورة النظر إلى الفصل العنصري في حد ذاته بمعزل عن الأفكار البالية للعداءات الخارجية والانحيازات الايديولوجية .

ومن المأمول أن يؤدي هذا النهج إلى تعزيز التصحيح وتوافق الآراء الدوليين ضد الفصل العنصري . لقد وضعت جنوب افريقيا في طريقنا سراب الأمل الكاذب فيما مضى ، وهي ستستمر في وضعه في طريقنا ثانية مرّات ومرّات دونما شك . وإذا ما استسلمنا لهذا السراب وخذعنا فإننا سنتوه ونسير دونما هدف ، وسنغفل في سعينا المشتركة لاستكمال رحلتنا الطويلة لإنهاء الفصل العنصري .

فلنكن إذن متحلّين بالمرونة على أن نظل مسلحين باليقظة ؛ ولنكن منفتحين الذهن ، على أن نكون عاقدني العزم ؛ ولنُثبِق على توافقنا الدولي ونضع حدا نهائيا وحاسما للفصل العنصري .



السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أهنيكم  
سيدي ، على تراسكم لهذه الجلسة . من دواعي الشرف العظيم أن اتكلم عن هذا البند في  
ظل رئاستكم .

إن التضامن الذي ما فتح المجتمع الدولي يبيده بشأن مسألة الفصل العنصري  
منذ أكثر من أربعين عاما ، يؤتي ثماره الآن . ونتيجة لمشاركة المجتمع الدولي  
واهتمامه المتمثلين في تضامنه مع ضحايا الفصل العنصري واتخاذ تدابير ملموسة  
لمساعدتهم ، فإن أعضاء الأمم المتحدة اليوم لديهم ما يدعوهم إلى الأمل في أن يختلفي  
قريبا هذا النظام البغيض القائم على التمييز بين الأعراق وبين بني البشر ، وهذا  
ما نتمناه جميعا . لقد أوضح المجتمع الدولي بجلاء قاطع أنه يود أن يرى بين أعضائه  
جنوب افريقيا تتمتع بكل مزايا وفوائد مجتمع موحد غير عنصري ، بلا تمييز ، مجتمع  
يزداد ثراء بمختلف العناصر الثقافية التي يتألف من سكانه .

ومما يثير الدهشة ، بل ويضمر من يدافعون عن نظام التمييز العنصري المؤسسي  
وحلفاءهم بقصر النظر الشديد ، أنهم لا يدركون الأضرار الجسيمة التي يسببها ذلك  
النظام للبنية الوطنية ذاتها ، التي يعتقدون أنهم يحمونها . وما من شك في أن  
إنهاء الفصل العنصري يمكن أن يساعد على تطوير القوى الخلاقة في جميع أنحاء جنوب  
افريقيا ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى آثار مفيدة لذلك البلد ، ولسائر دول القارة  
الافريقية ، والمجتمع الدولي بأسره الذي ما فتح لسنوات عديدة يرى أن الفصل العنصري  
مشكلة عالمية رئيسية ينبغي حسمها دون إبطاء . فالدلالات المعنوية والاجتماعية  
والسياسية التي ينطوي عليها الفصل العنصري لا يمكن تبريرها في نهاية القرن  
العشرين .

لا مكان اليوم لذلك النوع من المخاوف التي تثار حول عملية التغيير ، والتي  
أمت إرشا لآيام مضت . وهذا ما دلت عليه مجتمعات أخرى أخذت سبيلها إلى مستقبل  
زاهر بالأمل ، مثل ناميبيا التي تمكن شعبها من تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض  
دون تردد ودون إحداث تصدع في المجتمع ، ليشيد على استقلاله الذي حققه مجتمعا

ديمقراطيا غير عنصري . وقد استدعى هذا التحلي بالمعزومة ، والإرادة للكفاح ، والتفاهم الإنساني ، والسماحة ، وتبؤد النظر الخلاق ، وكلها سمات أشبت شعب ناميبيا أنه يتحلى بها الى حد بعيد ، وهي التي نراها اليوم في شعب جنوب افريقيا .

إن شيلي الديمقراطية لا يسعها أن تتخلف عن المشاركة في مناقشة هامة مثل المناقشة التي نشترك فيها اليوم . إن خصائص الفصل العنصري وسماته تعد بصفة بالنسبة لاهناء شيلي بصفة خاصة ، حيث أن مجتمعنا نفسه نتج عن امتزاج اقوام من مختلف الاصول والثقافات . إن الاثار الضارة الناتجة من تلك الممارسات ومن سياسة الدولة هذه على ملايين البشر في الجنوب الافريقي تدفعنا الى أن نشارك في المبادرات التي أخذت الامم المتحدة بزمامها ، وفي الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للنظر في هذا البند ودراسته . لقد شاركت شيلي عبر تاريخها الديمقراطي ومازالت تشارك حتى اليوم بنشاط في الكفاح المتواصل والثابت الذي تخوضه الامم المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود في سبيل تحرير العالم من هذا البلاء .

ومما يسعدنا ، بالتالي ، أن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، اعتمدت إعلانا يرسى إطارا حاسما يمكن من خلاله تحقيق امتئصال الفصل العنصري الى الابد من على وجه الارض . إن ذلك الإعلان ، الذي اعتمد بتوافق آراء غير عادي جسد الأهمية التي تعلقها الدول الاعضاء على هذه المسألة ، يحدد التدابير التي يجب أن تتخذها حكومة جنوب افريقيا كيما تحسم نهائيا هذه المشكلة الإنسانية والسياسية الملحة .

إن تقارير الأمين العام والانباء التي تتواتر إلينا من جنوب افريقيا تعطينا صورة واضحة ومشجعة الى حد ما عن إمكانيات التفاهم الأخذة في الظهور بين حكومة ذلك البلد والأغلبية السوداء ، تحت القيادة الممتازة لنيسلون مانديلا . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن الارتياح المشوب بالحذر إزاء الخطوات التي اتخذت للتوصل الى بدايات لاتفاقات قد تعتبر أساسية بالنسبة للأهداف المتوخى تحقيقها . وهذه الخطوات جعلت من الممكن استهلال مفاوضات بشأن إنشاء نظام سياسي واجتماعي في المستقبل في جنوب

افريقيا يسمح بالتعايش على الوجه الاكمل مع الانصاف الكامل لكل السكان في هذا البلد - أي نظام ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا موحدة . هذا هو املنا ، وفي هذا الاتجاه ، سنوجه جهود شيلي نحو التضامن مع ذلك المسعى .

ومع ذلك ، لا يسعنا في هذا المناسبة إلا أن نعرب عن قلقنا لأن التدابير التي اتخذها نظام جنوب افريقيا لم تمس جوهر المشكلة . فهي لم تؤد الى الإزالة التامة للهيكل القانوني والقضائي ، وهو هيكل قمعي يوطد أركان هذا النظام البغيض . إن إلغاء تلك التشريعات ، مع التركيز بمفة خاصة على قانون الامن الداخلي ، ينبغي أن يهيئ المناخ المناسب لمواصلة المفاوضات التي بدأت ، ولممارسة النشاط السياسي دون قيود . وينبغي أن يسمح لكل المنفيين بالعودة دون شروط ، وأن تتوقف أعمال العنف التي ترتكبها جماعات الامن الاهلية ضد المعارضة السياسية ، ويجب ، في جملة أمور ، رفع جميع أنواع القيود ، المفروضة حالياً على الصحافة . إننا نعرب عن قلقنا بمفة خاصة إزاء تزايد العنف في جنوب افريقيا ، هذا العنف الذي مازال يستخدم للأف كإداة لتسوية المنازعات ، والذي لا يتسبب فيه إلا استمرار نظام الفصل العنصري . إن العنف هو العدو المعلن للديمقراطية ، التي لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل مناخ من الاحترام المتبادل والتسامح الفعال ، خال من التمييز .

ونحن في شيلي نعتقد أن التقدم المحرز حتى الآن صوب تفكيك نظام الفصل العنصري كان تقدماً متواضعاً للغاية ، فقد كان من الممكن أن يكون أكثر فاعلية . وعلى سلطات جنوب افريقيا أن تدرك الحاجة الملحة إلى إجراء تغيير . يجب أن يهتدم سور الفصل العنصري بنفس القوة التي هُدم بها سور برلين .

نحن نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالتقدم عندما يكون فعالا وأن يساعد على إحداث تغيير أسرع . ولكن ، في نفس الوقت ، يتعين عليه أن يستخدم الضغط إذا توقفت العملية أو تباطأت .

والجزاء المفروضة على جنوب افريقيا ، وإن كانت تضر أحيانا بأشد القطاعات السكانية عوزا ، قد حققت مع ذلك ، وما زالت تحقق ، هدفها ، إذ أنها وسيلة واقعية تقيس حكومة جنوب افريقيا من خلالها درجة تقبل المجتمع الدولي للتدابير التي اعتمدها للتخلص من نظام الفصل العنصري . وترى حكومة شيلي أنه يجب الإبقاء على تلك الجزاءات .

وفي هذا الصدد ، أكرر القول بأن حكومة شيلي الديمقراطية نفذت سلسلة من التدابير المحلية بغية الامتثال المارم لقرارات مجلس الامن المتعلقة بالخطر العسكري المفروض على جنوب افريقيا . وقد قدمنا تقارير عن هذه التدابير الى لجان الامم المتحدة ذات الصلة .

لا يوجد شيء أكثر غرابة من حرمان مجموعة من البشر منذ الولادة ، بسبب لون جلدنا ليس إلا ، من أي أمل في التنمية والحياة الكريمة ، نتيجة لحماقة بشر آخرين . وهذه المخلفات لعالم سمح بالعبودية ، ثم أجاز فيما بعد وأيد الاستعمار ، يجب أن تختفي إلى الأبد . ويتعين علينا إذ ننفذ على عتبة القرن الحادي والعشرين أن نضغط لنستعيز عن المجابهة والانانية وعدم التسامح بالفهم والتعاون . يتعين علينا أن نقيم عالما بدون مستعمرات وبدون شعوب تخضع للنظم الاستعمارية ، عالم تسوده قيم أخلاقية أفضل ويمطبخ بالعدالة واحترام الفرد . لا يوجد مكان للفصل العنصري في مثل هذا العالم .

هذا هو اعتقاد الشعوب في جميع أنحاء العالم ، لاسيما في أمريكا اللاتينية ، وهي المنطقة التي تنتمي اليها شيلي . اننا نفهم ما يتعرض له الشعب الاسود في جنوب افريقيا من صَنَكِّ ومعاناة لأن قسما كبيرا من الشعب الشيلي كان في الماضي القريب ضحية لتمييز غير عادل في وقت فُرِض فيه على بلدي - ويسرني أن أقول لفترة مؤقتة فقط - الحقد وعدم التسامح السياسي .

لهذا السبب ، أود أن أكون واضحا ودقيقا جدا وأنا أختتم كلمتي . إن حكومتي ترفض رفضا قاطعا الفصل العنصري وستكون على الدوام إلى جانب الذين يشجعون على استئصاله كليا . إن الفصل العنصري غير قابل للإصلاح ؛ وشعوب عالمنا الحرة لا تقبل إلا إزالته كليا .

السيد تيرين هوان لانغ (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا هي أبشع أشكال التمييز العنصري الموجودة اليوم . إنها تستهدف ضمان استغلال الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا إلى أقصى حد ممكن ، وقمعها ، ومعاملة أعضائها كطبقة دنيا أو كعبيد . وجميع حقوق الانسان الاساسية لهذه الاغلبية ، بما فيها حقها في العيش كبشر ، ديست بالاقدام لسنين عديدة . والخطر من ذلك وأقل انسانية هو أن نظام جنوب افريقيا يمارس الفصل العنصري بوصفه سياسة دولة ونظاما مؤسسيا . والعديد من قرارات الجمعية العامة أكدت صراحة أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب افريقيا يشكل انتهاكا للحقوق الاساسية لذلك الشعب ، وجريمة ضد الانسانية وتهديدا مستمرا للسلم والامن الدوليين .

والاعلان المتعلق بالفصل العنصري وعواقبه المدمرة على الجنوب الافريقي ، الذي اعتمده الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، المعقودة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، يشكل اشارة قوية وجماعية من المجتمع الدولي بأن نظام الفصل العنصري البغيض يجب أن يزال كليا . إن الفصل العنصري في الواقع آفة ولا يمكن إصلاحه بأي طريقة كانت ؛ يجب أن يستأصل برمته .

لقد انقضى عام منذ أن اعتمدت الجمعية العامة الاعلان في دورتها الاستثنائية ، وحدثت في الحقيقة بعض التغيرات في جنوب افريقيا : رفع الحظر عن أنشطة الاحزاب والحركات السياسية ، واطلاق سراح المناضل من أجل الحرية المعروف جيدا ، نيلسون مانديلا ، وعدد من السجناء السياسيين الآخرين ، وبدء حوار بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وسلطات بريتوريا .

ومع ذلك ، يجب أن يوضح أن هذه التغييرات طفيلة بالمقارنة لما نص عليه الاعلان ، ومن الواضح أنها غير كافية لاحداث الاثر الضروري والمرغوب فيه على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للغالبية السوداء في جنوب افريقيا . وتجدر الاشارة أيضا إلى أنه على الرغم من التطورات الجديدة ، فإن الحالة في جنوب افريقيا لا تزال في الحقيقة على حالها . فأركان الفصل العنصري الرئيسية لا تزال على حالها . والهيكل الاساسي لسياسة الفصل العنصري وممارساته لم يفتك . فقانون مناطق الجماعات وقانون الموطن وقانون تسجيل السكان وسياسة البانتوستانات وغيرها من السياسات التي تستهدف الحفاظ على نظام الفصل العنصري المناهض للغالبية السوداء في جنوب افريقيا لا تزال راسخة في مكانها .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي الرأي الذي ورد في تقرير فريق الرصد التابع للجنة المختصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

"لم يحدث أي تغيير أساسي أو تغيير يتعذر الفأوه في جنوب افريقيا ، وما يسمى بالتغييرات التي جعلت بعض أعضاء المجتمع الدولي يعتقدون أنه ينبغي تخفيف الضغوط المفروضة ضد نظام الفصل العنصري ، لا تبرر هذا الاعتقاد . وعليه ، فإن الإقامة المؤقتة الاخيرة للسيد ف. و. دي كليرك وما قدمه من اقتراحات لتخفيف الجزاءات وغير ذلك من التدابير المتخذة ضد نظام الفصل العنصري هي بمثابة تقديم مكافأة سابقة لاوانها الى السيد دي كليرك ، وتمريض عملية تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات للخطر" . (A/44/963 ، المرفق ، الفقرة ٢١-٢-٠)

وينظر وفدي أيضا بقلق شديد إلى استمرار العنف في بلدات السود ، وهو من الواضح نتيجة مباشرة لاستمرار الحفاظ بعناد على سياسات وممارسات الفصل العنصري البغيض . والعنف ، الذي تنشره عناصر الجناح اليميني من المجتمع الابيض مع عناصر من قوات الشرطة والامن ، لم يسفر فقط عن خسارة مئات الأرواح ، بل انه سيموق أيضا عملية التغير السلمي ، وقد يستخدمه النظام الاستعماري في برييتوريا كذريعة لعرقلة مواصلة الحوار السياسي .

وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فإن  
 "الخسائر الفادحة ... [قد تكون] ناجمة إلى حد كبير عن كون  
 التشريعات الأمنية تخول ضباط الشرطة الذين هم برتبة أعلى من رتبة الصول حق  
 استعمال الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النارية ، لتفريق التجمعات" . (A/45/22) ،  
 الفقرة (٦)

يجب أن يتحمل نظام بريتوريا المسؤولية عن هذا العنف وأن يتخذ اجراء عاجلا لإنهائه .  
 وتكشف جميع هذه الحقائق الأغراض الحقيقية للنظام العنصري الذي لن يتخلى  
 أبدا عن طبيعته العنصرية ، والذي سيبدل كل جهد ممكن لحماية سياسته وضمان وجوده .  
 لكل هذه الأسباب ، نؤيد تأييدا كاملا الطلب الذي قدمه نلسون مانديلا ،  
 المناضل من أجل الحرية ، بأن تبقى الجزاءات المفروضة قائمة ما دامت الأهداف  
 المتوخاة من فرضها لم تتحقق بعد . ويرى وفدي أن الكفاح الطويل الباسل الذي يخوضه  
 الشعب الافريقي في جنوب افريقيا ذاتها ، والتأييد الاجماعي الذي يقدمه المجتمع  
 الدولي لحركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، والضغط الدولي على جنوب افريقيا ،  
 تسهم إلى حد كبير في حدوث التطورات التي أشرت إليها . وينبغي أن يتحد المجتمع  
 الدولي في الإبقاء على الضغط على نظام الفصل العنصري .

إننا نعتقد أنه من الضروري الإبقاء على التدابير المفروضة على جنوب افريقيا إلى أن  
 يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، وفقا لما دعا إليه إعلان  
 الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وينبغي  
 للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة للإبقاء على الجزاءات المفروضة على جنوب  
 افريقيا إلى أن يتحقق القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري ، وفقا لذلك الإعلان .

إننا ندعو حكومة جنوب افريقيا إلى تنفيذ التدابير الواردة في الإعلان بغية  
 تهيئة المناخ اللازم لاجراء مفاوضات مع المؤتمر الوطني الافريقي . ويجب أن يوقف نظام  
 جنوب افريقيا العنصري سياسته الخاصة بزعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة في  
 الجنوب الافريقي ، والمدوان عليها .

إن فييت نام تدين بقوة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري . ونحن ملتزمون بالقضاء التام على الفصل العنصري . وناشد الامين العام والمجتمع الدولي أن يكشفوا جهودهما لاتمام تنفيذ إعلان الجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري . وننتهز هذه الفرصة لكي نكرر دعمنا الشابت لهذه القضية العادلة ، ولكفاح الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة حكم الاغلبية عن طريق الممارسة الحرة الكاملة لحق الاقتراع لجميع أفراد الشعب البالغين في جنوب افريقيا المتحدة غير المقسمة .

السيد محيد (العراق) : إن استعراض تجربة شعب جنوب افريقيا المكافح

طيلة سنوات عديدة ، تعطينا الفرصة في هذه المرحلة الهامة لكي نؤكد دور التضامن الدولي في دعم هذا النضال وفي تحقيق الاهداف المطلوبة منه بالقضاء النهائي على نظام الفصل العنصري البغيض .

إن التضامن الدولي هنا يتجسد في عاملين رئيسيين ، الاول هو القرارات والاتفاقيات التي تصدر عن المنظمات الدولية والاقليمية ، وفي المقدمة منها منظمة الامم المتحدة ، والعامل الثاني ، هو مدى تطبيق هذه القرارات والاتفاقيات والالتزام بما تفرضه من اجراءات وفعاليات في الميادين المختلفة ، حيث يتشكل مبدأ المسؤولية الدولية في جانب هام من جوانبه الرئيسية في ميدان العلاقات الدولية والقانون الدولي .

وشمة حقيقة أخرى تبرز من خلال استعراضنا لهذه التجربة النضالية وعلاقتها بالتضامن الدولي ، وهي التي تؤثر تصاعد انجازات ومكاسب نضال شعب جنوب افريقيا كلما تصاعد مستوى الدعم الدولي ، نتيجة للالتزام بالقرارات الدولية . وبالتالي فإن هذه الانتصارات ليست استجابات أو منحا يقدمها النظام العنصري على طريق الاصلاح كما يحاول البعض أن يصورها ، وإنما هي تأكيد على أن المطلوب هو إزالة النظام وليس تغيير وجوهه أو أشكاله . حيث تشير الوقائع بأن حوادث العنف والقتل في جنوب افريقيا



لاتزال تتصاعد بسبب استمرار نفاذ قوانين الفصل العنصري . ومازالت السجون مكتظة بالمعتقلين السياسيين ، بل إن عمليات الاحتجاز دون محاكمة أخذت تزداد في الآونة الأخيرة ، ولاتزال السلطات العنصرية ترفض العودة اللامشروطة للمنفيين السياسيين ، وترفض إلغاء قانون الأمن الداخلي ولاتزال القوات العنصرية متمركزة في مراكز المدن . إن هذا يشبه أن ما يسمى بالتغييرات الايجابية ليست أكثر من عمليات تجميل فاضلة لن تؤدي الى القضاء على نظام الفصل العنصري .

إن هذه الحقائق تؤكد إن إطالة عمر النظام يعود في جانب كبير منه الى الخلق في عملية الالتزام بقرارات الأمم المتحدة . ولاشك أن الذرائع التي تطرح لتبرير عدم الالتزام تتجسد بالتحفظات المعروفة التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وبخاصة عندما تجرى عملية التصويت في هذه الجمعية على القرارات الخاصة بسياسات الفصل العنصري ، والتي تؤكد بشكل واضح على الحل السلمي لازالة نظام الفصل العنصري وتحقيق حكم الاغلبية السوداء .

إن التعامل الدولي مع نضال شعب جنوب افريقيا يكشف عن المواقف اللااخلاقية التي تغفها تلك الدول من قضية الفصل العنصري . إن اسلوب المهادنة المتبع مع نظام بريتوريا العنصري يؤدي الى التفاف تلك الدول على قرارات المقاطعة الدولية لذلك النظام العنصري ويهدد جميع منجزات نضال شعب جنوب افريقيا وشعوب دول المواجهة الافريقية وما قدمته من تضحيات جسيمة ، ويهدد أيضا جميع ما بذله المجتمع الدولي من جهود التضامن والمساندة طيلة سنوات عديدة \* .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إن هذه الحقائق تؤكد أن إطالة عمر النظام يعود في جانب كبير منه إلى الخلل في عملية الالتزام بقرارات الأمم المتحدة . ولا شك أن الذرائع التي تطرح لتبرير عدم الالتزام تتجسد بالتحفظات المعروفة التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، وبخاصة عندما تجرى عملية التصويت على تلك القرارات التي تؤكد بشكل واضح على الحل السلمي لإزالة نظام الفصل العنصري وتحقيق حكم الأغلبية السوداء .

إن التعامل الدولي مع نضال شعب جنوب أفريقيا يكشف عن المواقف الإخلاقية التي تقفها تلك الدول من قضية الفصل العنصري . إن أسلوب المهادنة المتبع مع نظام بريتوريا العنصري يؤدي إلى التفاف تلك الدول على قرارات المقاطعة الدولية لذلك النظام العنصري ويهدد جميع منجزات نضال شعب جنوب أفريقيا وشعوب دول المواجهة الأفريقية وما قدمت من تضحيات جسيمة ويهدد أيضا جميع ما بذله المجتمع الدولي من جهود التضامن والمساندة طيلة سنوات عديدة .

إن وقوف تلك الدول إلى جانب النظام العنصري في جنوب أفريقيا كان هو السبب الرئيسي في استمرار هذا النظام واستمرار مآسي شعب جنوب أفريقيا . وهذا هو أحد الأمثلة الحية التي تكشف عن حقيقة المواقف الاستعمارية إزاء قضايا الشعوب ومشاكلها . فهي تقدم الدعم والمساندة للانظمة العنصرية والإرهابية مثل نظام جنوب أفريقيا العنصري حيث نشهد أكبر قدر ممكن من الممارسات البشعة ضد الإنسان وحقوقه الأساسية ، حيث يقتل كل يوم في هذا العام ما معدله ١٠ أشخاص ، وكذلك الكيان العنصري الصهيوني الإرهابي في فلسطين المحتلة حيث ترتكب يوميا أبشع الجرائم وتذبح القيم والمبادئ الإنسانية دون أن يتدخل أو يحتج دعاء حقوق الإنسان المزعومون الذين على العكس من ذلك يتدافعون بجيوشهم وأسلحتهم الفتاكة لقمع وذبح أي شعب يتطلع لنيل حقوقه المشروعة والتمتع بشرواته وخيراتاه ، كما يحدث الآن ضد شعبنا العربي ، حيث احتلت القوات الأمريكية وحلفاؤها الديار المقدسة في شبه الجزيرة العربية ، بينما تقوم بدعم جميع سياسات النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب .

إن القانون الدولي والتضامن الدولي يجب أن يطبقا لخدمة مصالح الشعوب المشروعة ، وليس من أجل خدمة المصالح اللامشروعة والانانية للدول الكبرى ، كما يحدث في الخليج العربي حيث تسمى هذه الدول للسيطرة على الثروات النفطية للمنطقة .

لقد سمع العالم خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٨٩ اخبارا مفزعة عن تطوّر ميادين التعاون النووي بين نظامي تل أبيب وبريتوريا العنصريين الى درجة خطيرة يبدو أنها تجاوزت حتى الحدود المسموح بها من الجهات المسؤولة عن هذا الامر .

من جانب آخر فقد اصبحت هذا الخطر أن خطط تشجيع هذين النظامين العنصريين ، وبالذات من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، على إنتاج وامتلاك الاسلحة النووية والصواريخ التسيارية ، وتزويدهما بالتكنولوجيا المتطورة عملية محفوفة بالمخاطر التي تشمل الجميع دون استثناء ، بخامة وان هذين النظامين يمارسان سياسة عنصرية مدانة دوليا ضد شعبي جنوب افريقيا وفلسطين ، وينتتهجان سياسة عدوانية ضد دول المنطقة تقوم على مبدأ تحقيق التفوق العسكري وامتلاك الاسلحة النووية والكيميائية واستخدام القوة والتوسع على حساب شعوب المنطقة واستقرارها . كما انهما لم يوقعا بعد على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية ، ويرفضان إخضاع منشآتهما النووية للتفتيش والمراقبة الدوليين .

إن العراق ، انطلاقا من سياسته الثابتة في محاربة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري بكل أشكالها ، تبني باستمرار وشبكات جميع القرارات والإجراءات التي اتخذت في المخفل الولي . وكان له شرف المشاركة حتى في تقديم موضوع جنوب افريقيا الى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وكان العراق في مواقفه تلك ينطلق ، أيضا ، من التزامه بسياسة التنسيق مع مواقف الاقطار العربية والإسلامية ومع مواقف دول حركة عدم الانحياز ومواقف المجتمع الدولي .

ليست للعراق أية علاقات سياسية أو تجارية أو عسكرية أو أي نوع من العلاقات مع نظام جنوب افريقيا . وأي ادعاء بعكس ذلك إنما هو ادعاء كاذب وباطل ولا يعدو

كونه مجرد محاولة أخرى ضمن المحاولات المحمومة التي تقودها بعض الدول لتشويه سمعة العراق ، وبخاصة تلك الدول التي تدعم وتشجع سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، مستغلة الظروف الناشئة عما يسمى بأزمة الخليج ، متصورة أنها الفرصة المؤاتية لتوجيه الاتهامات الباطلة ضد العراق . وعلى هذا الاساس فإن العراق يرفض بشدة أي ادعاء من هذا النوع . ويؤكد أن سياسته الثابتة في عدم التعامل مع نظام جنوب افريقيا والالتزام بإجراءات المقاطعة الدولية لن تتغير على الإطلاق ، بل ستتصاعد حتى يحقق شعب جنوب افريقيا انتصاره الاخير على نظام الفصل العنصري البغيض . وفي هذا الصدد نحن على ثقة بأن لجنة مناهضة الفصل العنصري الموقرة لن تخضع لمثل تلك المحاولات السياسية المكشوفة ، فهي معروفة بدقتها في تمحيص الادعاءات والتحقق منها . ولا بد أن نشير هنا الى حقيقة واضحة ، وهي أن التقارير الاربعة التي صدرت عن الفريق الحكومي لمراقبة توريد النفط الى نظام جنوب افريقيا خلت من أي اتهام ضد العراق في هذا الصدد .

وسوف يستمر العراق في نهجه الثابت في محاربة الفصل العنصري حتى إزالته نهائيا ، وفي رفض المزاعم التي تطلقها بعض الدول المعروفة لتبرير دعمها وتعاونها مع نظام جنوب افريقيا . وإنما نختار هذه الفرصة لنعبر عن التقدير العالي للموقف المبدئي والشجاع الذي عبر عنه المناضل نلسون مانديلا إزاء ما يسمى بأزمة الخليج . ختاماً أود أن أؤكد أن العراق ، وانطلاقاً من سياسته الثابتة المعروفة ، يؤكد مرة أخرى هنا دعمه وتأييده المستمرين لنضال شعب جنوب افريقيا في سبيل تحرير بلده ، ويدين بشدة نظام الفصل العنصري البغيض ويعتبره جريمة في حق الإنسانية ومصدراً للعدوان وعدم الاستقرار والمآسي . ويجب إزالته نهائياً وإقامة نظام حكم الاغلبية السوداء .

السيد زامورا رودريغز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نجتمع

مرة أخرى للنظر في البند المدرج على جدول الأعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . وإنه لعار على الإنسانية أن هذه السياسة شغلت بال الأمم المتحدة منذ اليوم الأول لإنشاء هذه المنظمة تقريبا . لقد سعينا على مدى السنين لإيجاد السبيل لوضع نهاية لهذا النظام البغيض ولحمل المجتمع الدولي بأسره على اتخاذ التدابير الضرورية للسماح للسود الذي يشكلون الاغلبية في جنوب افريقيا بان يمارسوا دون عراقيل حقوقهم المشروعة باعتبارهم مواطنين في أرضهم ولكن هذه الجهود لم تؤد إلا إلى نتائج هزيلة ، فالفصل العنصري لا يزال قائما . وسياسات بريتوريا العنصرية لا تزال تمثل ، كما كانت منذ نصف قرن تقريبا ، القاعدة التي يقوم عليه مجتمع جنوب افريقيا . وتطبيق ما يسمى بالتنمية المنفصلة للأعراق - وهو ما يعني تنمية الاقلية البيضاء واليأس المتزايد للاغلبية الساحقة السوداء - لا يزال يمثل جوهر نظام يأمل أن يتغلب ، بإدخال عدد قليل من الإصلاحات فاز بها شعب جنوب افريقيا في نظام بذل فيه أكبر التضحيات ، على لفظ الاغلبية الساحقة من سكان العالم للفصل العنصري ونبذها له .

ولوحظ أنه قد ظهرت أخيرا بعض البوادر المشجعة في جنوب افريقيا ، وبخاصة بعد الإفراج عن الرفيق نيلسون مانديلا ، ومنح الصفة الشرعية لأنشطة المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الشعبية الأخرى ، وبدء الحوار بين المؤتمر الوطني الافريقي والسلطات في بريتوريا .

ونحن نشهد اتجاهها متناميا للتهديل للإصلاحات التي تجريها حكومة جنوب افريقيا . وهناك من يعتقد أن هذه الإصلاحات تعد سببا كافيا لمنح الشرعية والقبول الدولي لنظام يعتبر بطبيعته غير شرعي . وبهذه الطريقة ، يحاولون أن يخففوا من الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي ، والتي يجب أن يواصل ممارستها على سلطات جنوب افريقيا بغية القضاء الكامل على سياسة الفصل العنصري بكل ما يترتب عليها من آثار .

وبينما من الحقيقي أنه حدثت بعض التغييرات الإيجابية ، فإن الإلغاء الكامل لقوانين الفصل العنصري وتدابيره ، والإفراج عن كل السجناء السياسيين ، وإنهاء حالة القمع العنصري القائمة حاليا في جنوب افريقيا ، ووضع حد لسياسة إنشاء البانتوستانات ، هي وحدها التي سوف تتيح لشعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي أن يتحققا بل يقيّما النوايا الحقيقية لحكومة جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكر بالوصف الذي ورد في ميثاق الحرية الذي وقّع في كلبتاون في ١٩٥٥ لما ينبغي أن تكون عليه جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية . ويقول الميثاق :

"إن جنوب افريقيا ملك لكل سكانها البيض والسود . وما من حكومة يمكنها أن تدعي عن حق أن لها السلطة إلا إذا كانت تستند الى إرادة الشعب . إن الشعب هو الحاكم ، وكل الفئات الوطنية لها حقوق متساوية . ويشاطر الشعب في خيرات البلاد . والأرض سوف تكون ملكا لمن يزرعها ، وكلنا سواسية أمام القانون . وسوف تفتح أبواب المعرفة والثقافة وتتوافر المساكن والاعذية ويحل السلم وتسود الصداقة" .

وهكذا ، والى أن يتحقق ذلك والى أن تتحقق التطلعات الشرعية لشعب جنوب افريقيا ، ينبغي أن نضاعف جهودنا تأييدا لشعب هذا البلد ومنظّمته الطليعية ، المؤتمر الوطني الافريقي وعلينا أن نواصل تنديدنا بالفصل العنصري بقوة باعتباره جريمة ضد البشرية . وعلينا أن نواصل الدعوة الى فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة لنحمل حكومة جنوب افريقيا على الوفاء بالتزاماتها . وعدم قيامنا بذلك يعتبر تفاضيا عن الفصل العنصري . وبالرغم من الإصلاحات ، لا يوجد أي سبب وجيه لتخفيف الضغوط على هذا النظام العنصري . إن الحالة في جنوب افريقيا لاتزال محفوفة بالشكوك والمخاطر وإن الانقسامات التي أدت اليها سياسة إقامة البانتوستانات لاتزال تسودي بحياة الكثيرين يوميا . إن بنية الفصل العنصري لم تمس كما أن الفصل العنصري مازال يمثل السياسة الرسمية المعلننة لحكومة جنوب افريقيا . ولم تتحقق على الإطلاق طموحات الشعب التي حددها الممثلون من جميع الاعراق في كلبتاون .

ولاشك أن البعض يشعرون حقيقة بالبلبلية إزاء الإصلاحات التي أدخلتها السلطات  
 يتوريا ، لكن مما يثير انزعاجنا أن هناك الكثيرين الذين يحاولون بإحساس غير  
 الرضا ، صرف انتباه المجتمع الدولي عن نبذ نظام الفصل العنصري وتخفيف الضغوط  
 رية عليه . ولقد رأينا كيف أن عددا من البلدان ، بما في ذلك بلدان من أوروبا  
 ية ، التي كانت في يوم من الايام تدافع عن الحقوق المشروعة لشعب جنوب  
 يا ، قد انضمت الآن الى جوقة المنادين بشرعية نظام لايزال يعتبر مفارقة  
 ية ويتعارض تعارضا صارخا مع الطموحات التي تعتز بها الإنسانية قاطبة .

ولا يحق لطفاء بريتوريا القدامى أو أصدقائها الجدد أن يطلبوا الرافة لمجرد  
 نظام قد اتخذ بعض الإجراءات التي تهدف ، في أحسن الاحوال ، الى تهيئة حالة  
 أكثر مؤاتاة له لا إلى نبذ سيامة تعد سبب وجود هذا النظام ذاته .

وكما قال أحد الممثلين يوم أمس في هذه القاعة ، وعن حق ، لقد أسعدنا  
 ج عن نيلسون مانديلا ولكن من السخف أن نكافئ نظام الفصل العنصري لإطلاق سراحه  
 مواطنيه ، بينما كان ينبغي ألا يسجنوا أصلا . وقال هذا الممثل عن حق أيضا أنه  
 نت الفظائع التي ارتكبتها نظام الاقلية البيضاء ضد الاغلبية السوداء المقهورة  
 وب افريقيا ، قد ارتكبتها الاغلبية السوداء ضد الاقلية البيضاء لكننا استمعنا  
 طالبات بإجراءات محاكمات على غرار محاكمات نورنبرغ ضد قادة جنوب افريقيا بدلا  
 مطالبات بمكافاتهم .

لا يمكن إصلاح الفصل العنصري ، بل ينبغي استئصال شافته . وإنه لواجب وحق  
 جنوب افريقيا - وهذه المنظمة - أن يضمن ذلك . وعدم فعل ذلك سيجعلنا شركاء  
 عنصرية التي يحظرها ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون والحضارة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠